



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: الإدارة المالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

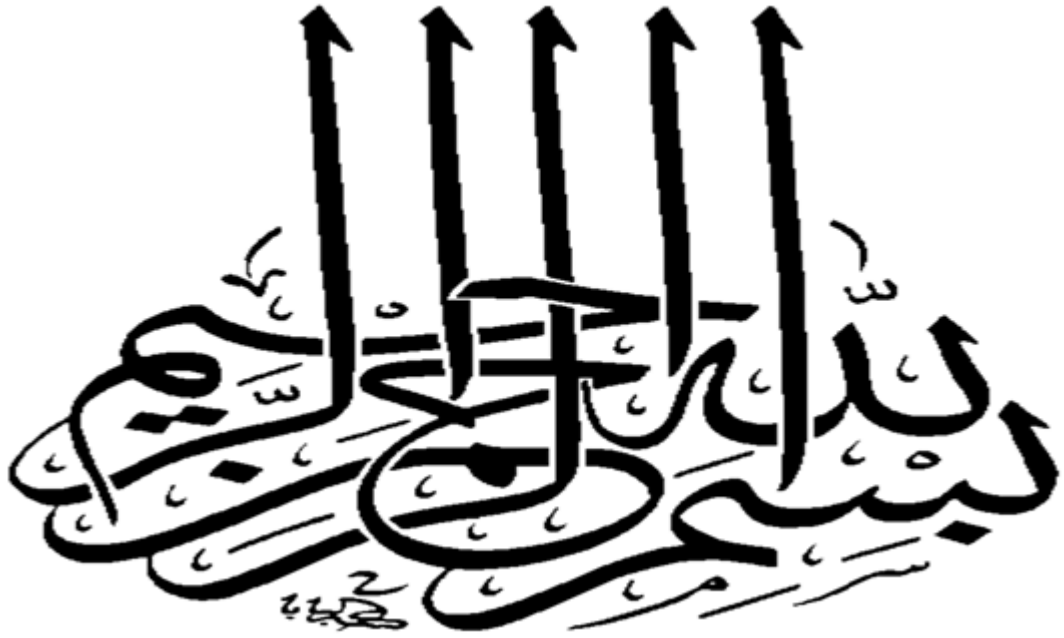
دور السيولة في تحقيق ربحية المؤسسات المالية دراسة حالة الشركة الجزائرية
للتأمينات خلال الفترة (2020-2024)

المشرف	اعداد الطلبة	
د.فريد مشري	رضوان بوفنغور	1
	فوزي بلبكوش	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله	أ.د. برني ميلود
مشرفا ومقررا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله	د. مشري فريد
ممتحنا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله	د. زيد جابر

السنة الجامعية: 2025/2026



﴿اِشْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ
خَلْقٍ * اِشْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ
* عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على
معلم البشرية الخير.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذنا الفاضل

الدكتور فريد مشري

الذي لم يبخل علينا يوما بعلمه الواسع وتوجيهاته القيمة. لقد
كان لملحوظاته السديدة، وصبره الجميل، وتشجيعه المستمر
الأثر البالغ في إتمام هذا العمل البحثي وإخراجه على أكمل
وجه.

فجزاه الله عنا خير الجزاء، ونفع به وبعلمه، وأمده بموفق
الصحة والعافية.

الاهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضل
سبحانه وتعالى.

أهدي نجاحي وتخرجي:

إلى من أحمل اسمهم بكل فخر، إلى من ساندوني طوال مسيرتي وكانوا لي السند
والملاجأ.. إلى والدي العزيزين.. حفظهما الله ورعاهما.

إلى من كانت لي ملهمة ودعما لا ينضب، إلى من رافقت خطواتي وصنعت بصبرها
وتوجيهها هذا التميز، فكانت السبب الحقيقي وراء هذا النجاح.. إلى أختي الغالية.
إلى من شاركوني لحظات التعب والفرح، وساروا معي في هذا الطريق خطوة
بخطوة.. إلى إخوتي وأخواتي.

إلى كل من أضاء بعلمه عقلي، وترك أثرا طيبا في مسيرتي العلمية من أساتذتي
الأفاضل.

(وآخر. أهدي إليكم هذا العمل المتواضع، ثمرة جهد وسهر، راجيا من الله أن ينال رضاكم
دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) الحمد لله الذي أعانني على إتمام مسيرتي
الدراسية

اللهم انفعني بما علمتني وانفع بي

رضوان

الاهداء

إلى ملاكي في الحياة .. إلى بسمه وسر الوجود إلى من كان دعائها سر
نجاحي .. إلى أغلى الناس أطل الله في عمرها
أمي الحبيبة

إلى من كلفه الله بالهبة والوقار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثمارا
قد حان وقت قطافها بعد طول إنتظار

والدي العزيز

إلى أختي العزيزة وكل عائلتي

إلى جميع رفقاء دربي وأصدقائي كل بإسم

إلى كل من ساندني ولو بكلمة طيبة

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف على توجيهاته
ونصائحه القيمة طيلة إنجاز هذه المذكرة
إلى كل من يسعهم قلبي ولا تسعهم هذه الصفحة

فوزي

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور السيولة في تحقيق ربحية المؤسسات المالية، من خلال دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2024. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لتأصيل المفاهيم الأساسية للمتغيرات، بينما استخدم المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS) لقياس أثر مؤشرات السيولة على معدلات الربحية المقاسة بالعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية واضحة بين السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، في حين تبين أن أثر السيولة على معدل العائد على الأصول (ROA) جاء طرديا ولكنه غير دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 5%. وبناء على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة الإدارة الراشدة للفوائض النقدية واستثمارها في أصول قصيرة الأجل وسريعة العائد، لضمان الحفاظ على التوازن الأمثل بين هدفي السيولة والربحية في الشركة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: سيولة، ربحية، مؤسسات مالية، الشركة الجزائرية للتأمين (CAAT).

Abstract:

This study aims to investigate the role of liquidity in achieving the profitability of financial institutions, through a case study of the Algerian Insurance Company (CAAT) during the period from 2015 to 2024. A descriptive-analytical approach was adopted in the theoretical framework to ground the fundamental concepts of the variables. Meanwhile, an analytical approach was utilized in the practical framework, employing the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) to model the impact of liquidity indicators on profitability metrics, namely Return on Assets (ROA) and Return on Equity (ROE).

The study yielded several key findings, most notably: the existence of a statistically significant positive relationship between liquidity and the Return on Equity (ROE). Conversely, the impact of liquidity on the Return on Assets (ROA) was found to be positive but statistically insignificant at the 5% significance level. Based on these outcomes, the study recommends the rational management of surplus cash and its deployment into short-term, rapid-yield assets, ensuring the maintenance of an optimal balance between the dual objectives of liquidity and profitability within the investigated company.

Keywords: Liquidity, Profitability, Financial Institutions, Algerian Insurance Company (CAAT).



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الصفحة	العنوان
–	البسمة
–	الاهداء
–	شكر وعران
–	ملخص
I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
VII	قائمة الاشكال
IX	قائمة الملاحق
–أ–	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للسيولة والربحية في المؤسسات المالية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية السيولة في المؤسسات المالية.
3	المطلب الأول: مفهوم السيولة في المؤسسات المالية
5	المطلب الثاني: أهمية السيولة في المؤسسات المالية
6	المطلب الثالث: مؤشرات السيولة في المؤسسات المالية
9	المطلب الرابع: إدارة مخاطر السيولة
12	المبحث الثاني: ماهية الربحية في المؤسسات المالية
12	المطلب الأول: مفهوم الربحية في المؤسسات المالية
16	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الربحية
17	المطلب الثالث: مؤشرات الربحية في المؤسسات المالية
20	المطلب الرابع: العلاقة النظرية بين السيولة والربحية
22	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمين خلال الفترة 2015-2024	
24	تمهيد
25	المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وتطور ميزانياتها (2015-2024)
25	المطلب الأول: لمحة عن الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
28	المطلب الثاني: عرض عام لوكالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة
31	المطلب الثالث: تطور عناصر ميزانية الشركة الجزائرية للتأمين CAAT خلال الفترة (2015-2024)
38	المبحث الثاني: الدراسة التحليلية والاحصائية لأثر السيولة على ربحية الشركة (2015-2024)
38	المطلب الأول: تطور مؤشرات سيولة الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2015-2024
46	المطلب الثاني: تطور مؤشرات ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2015-2024
49	المطلب الثالث: تحليل الارتباط الخطي البسيط بين مؤشرات المتغيرات خلال الفترة 2015-2024
57	المطلب الرابع: تحليل الانحدار البسيط بين مؤشرات المتغيرات خلال الفترة 2015-2024
66	خلاصة الفصل
68	الخاتمة
72	قائمة المصادر والمراجع
76	الملاحق



قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
8	مزاي و عيوب مؤشرات السيولة	01
13	الفرق بين الربح والربحية	02
19	مزاي و عيوب مؤشرات الربحية	03
32	تطور عناصر أصول الميزانية لشركة الجزائرية التامين CAAT خلال الفترة (2015-2024)	04
34	تطور عناصر خصوم الميزانية لشركة الجزائرية التامين CAAT خلال الفترة (2015-2024)	05
36	يوضح الميزانية المالية المختصرة خلال الفترة 2015-2024	06
38	جدول يوضح تطور رأس المال العامل من أعلى الميزانية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة للفترة (2015-2024)	07
39	جدول يوضح تطور رأس المال العامل من أسفل الميزانية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة للفترة (2015-2024)	08
40	تطور احتياجات رأس المال العامل للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة للفترة (2015-2024)	09
41	جدول يبين تطور الخزينة لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة للفترة (2015-2024)	10
43	تطور معدل دوران حسابات الذمم (الدائنة، المدينة) لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة للفترة (2015-2024)	11
44	يبين تطور النسب المالية لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة للفترة (2015-2024)	12
46	تطور صافي الأرباح وصافي المبيعات لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة للفترة (2015-2024)	13
47	تطور مؤشرات الربحية لشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2015-2024	14
49	يبين نتائج الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على الاصول والسيولة العامة)	15
51	يبين نتائج الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على الاصول والسيولة السريعة)	16

52	يبين نتائج الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على الاصول والسيولة الفورية)	17
53	يبين نتائج الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على حقوق الملكية والسيولة العامة)	18
55	يبين نتائج الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على حقوق الملكية والسيولة السريعة)	19
56	يبين نتائج الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على حقوق الملكية والسيولة الفورية)	20
57	يبين نتائج الانحدار البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على الاصول والسيولة العامة)	21
58	يبين نتائج الانحدار البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على الاصول والسيولة السريعة)	22
60	يبين نتائج الانحدار البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على الاصول والسيولة الفورية)	23
61	يبين نتائج الانحدار البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على حقوق الملكية والسيولة العامة)	24
63	يبين نتائج الانحدار البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على حقوق الملكية والسيولة السريعة)	25
64	يبين نتائج الانحدار البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على حقوق الملكية والسيولة الفورية)	26



قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
5	مخطط توضيحي لمحددات السيولة	01
28	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	02
29	الهيكل التنظيمي للوكالة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع ميله	03



قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
76	مخرجات spss	01

مقدمة

يشهد العصر الحالي تحولات متسارعة في البيئة الاقتصادية والمالية، مما فرض على المؤسسات بمختلف اصنافها تحديات مستمرة للحفاظ على بقائها واستمراريتها. وفي ظل هذه الديناميكية، يبرز التوازن المالي كركيزة أساسية لاستمرار النشاط، حيث يعد التوفيق بين تحقيق مستويات ملائمة من السيولة لضمان الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، وبين السعي نحو تعظيم الربحية، معضلة إستراتيجية تواجه الإدارات المالية بالمؤسسات. يتزايد النقاش مؤخرا حول هذا الموضوع نظرا للتقلبات الاقتصادية التي تفرض على المؤسسات تسبيرا حذرا لمواردها المالية. وينعكس هذا الأمر بشكل جلي على قطاع التأمين، الذي يتميز بطبيعة نشاط خاصة تعتمد على تدفقات نقدية مستمرة لمواجهة التعويضات المحتملة. ومن هذا المنطلق، يتحدد الإطار المكاني لهذه الدراسة في الشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) باعتبارها واحدة من أبرز المؤسسات الفاعلة في سوق التأمين الجزائري، في حين يشمل الإطار الزمني الفترة الممتدة من (2015 إلى 2024)، وهي فترة كافية لرصد التغيرات وتحليل البيانات المالية بدقة للجمهور المستهدف من الأكاديميين والممارسين في قطاع التسيير المالي والتأمين.

1. الإشكالية الرئيسية:

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة وطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى مساهمة السيولة في تحقيق الربحية بالشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) خلال الفترة (2015-2024)؟

تحت هذا التساؤل الرئيسي تندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية التي نسوغها كما يلي:

- هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المالية ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية في الشركة محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مستوى السيولة العامة ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مستوى السيولة السريعة ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسب السيولة الفورية ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول؟

2. فرضيات الدراسة:

- للإجابة على تساؤلات الدراسة تم صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:
- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المالية ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية في الشركة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مستوى السيولة العامة ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مستوى السيولة السريعة ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسب السيولة الفورية ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول.

3. أسباب اختيار الموضوع:

- تكمن اسباب اختيار الموضوع فيما يلي:
- تزايد أهمية دراسة العلاقة بين السيولة والربحية في المؤسسات المالية، خاصة في شركات التأمين الجزائرية لما لها من دور في تحقيق التوازن المالي وضمان الاستقرار والاستمرارية، إضافة إلى المساهمة في توضيح أثر إدارة السيولة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- الحاجة الملحة لتقديم مؤشرات علمية واضحة لمسيرى شركة (CAAT) حول كيفية تحسين أداء الإدارة المالية، وتقادي الوقوع في معضلة السيولة المفرطة المعطلة للربحية، أو الشح المالي المهدد بالاستحقاقات.
- بالإضافة الى أسباب ذاتية تتمثل في:
- السعي نحو اكتساب خبرة تحليلية وقدرة على قراءة واستقراء القوائم والتقارير المالية، بهدف بناء مهارات عملية تؤهلنا للاندماج المهني مستقبلا في قطاع التأمين أو الإدارات المالية للمؤسسات.

4. أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:
- تشخيص دقيق لواقع مؤشرات السيولة والربحية في الشركة الجزائرية للتأمين (CAAT).

- قياس مدى تأثير هذه المؤشرات على قدرة المؤسسة على الاستمرار في تمويل نشاطها وتحقيق توازنها المالي على المدى الطويل.
- قياس طبيعة وقوة العلاقة بين متغيرات السيولة كمتغير مستقل، والربحية (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع.
- الخروج بتوصيات عملية تسهم في رفع كفاءة التسيير المالي بقطاع التأمين الجزائري بناء على المخرجات الإحصائية المستهدفة.

5. أهمية الدراسة:

- تكمّل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:
- مواكبة التحولات الاقتصادية الراهنة: تساهم الدراسة في تقديم نموذج تسيوي يواكب الديناميكية والتحوّلات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والمالية الحالية، ممتدة عبر فترة زمنية حديثة واسعة تشمل عشر سنوات (2015-2024).
- خصوصية قطاع التأمين: تكتسي الدراسة أهمية خاصة لتطبيقها على قطاع التأمين، وهو قطاع ذو طبيعة تشغيلية وحساسية فريدة تعتمد بشكل حيوي على التدفقات النقدية والسيولة المستمرة لمواجهة التعويضات وإدارة المخاطر.
- ثراء الفكر المالي حول إشكالية بين السيولة والربحية: تبرز أهمية الدراسة في محاولتها إيجاد التوازن الأمثل وفك التعارض القائم بين تحقيق السيولة الكافية لمواجهة الالتزامات وبين السعي لتعظيم الربحية في المؤسسات المالية.

6. حدود الدراسة:

- تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمانية:
- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على شركة الجزائرية للتأمينات CAAT
- الحدود الزمانية: تمتد الفترة التي تغطي الدراسة 10 سنوات من 2015 إلى 2024.

7. منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** لتأصيل المفاهيم النظرية الخاصة بالسيولة والربحية، وكذا تحليل التقارير والقوائم المالية الخاصة بالشركة محل الدراسة
- **المنهج دراسة الحالة:** لاستخراج البيانات المالية من واقع القوائم والتقارير المالية لشركة (CAAT) ومعالجتها.

8. الدراسات السابقة:

من بين أهم الدراسات السابقة نذكر منها ما يلي:

أ. **وليد عمر عويس (2016):** تحت عنوان **فحص أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية الشركات الصناعية دراسة تطبيقية الشركات الصناعية الأردنية** تهدف هذه الدراسة الى قياس السيولة تم اعتماد واحتساب نسبة التداول كمؤشر على سيولة الشركات الصناعية، في حين تم اعتماد واحتساب نسبة الملكية ومعدل المديونية كمؤشرين على الملاءة المالية، اما ربحية الشركات الصناعية فتم اعتماد واحتساب العائد على حقوق المساهمين (ROE) ونسبة اجمالي الربح من العمليات الى الايرادات كمؤشرات عليها. هذا وقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لدراسة العلاقة فيما بين هذه المتغيرات.

ب. **عز الدين كريمة (2016):** تحت عنوان **تأثير السيولة على ربحية شركات التأمين دراسة حالة شركة الوطنية للتأمين SAA**، حيث تهدف هذه الدراسة الى التعرف على طبيعة شركات التأمين وخصائصها كمؤسسات مالية غير مصرفية، مع محاولة تبيان كيفية تحقيق التوازن والملاءمة بين هذين المتغيرين المتعارضين، حيث تمثل السيولة صمام الأمان والسياسة الدفاعية للوفاء بالالتزامات ودفع التعويضات، بينما تمثل الربحية الهدف الاستراتيجي لضمان بقاء الشركة ونموها في السوق.

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الشق النظري لتأصيل مفاهيم شركات التأمين وإدارتها المالية، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، بالتطبيق على القوائم المالية لـ الشركة الوطنية للتأمين (SAA) - وكالة مستغانم خلال الفترة الممتدة بين سنتي (2014 - 2015)، وذلك عبر حساب ومراقبة مجموعة من المؤشرات والنسب المالية كنسبة السيولة العامة والسيولة الفورية.

ت. **اسامة حريد (2022):** تحت عنوان **موازنة نمو المؤسسة بين هدفي السيولة والربحية دراسة تطبيقية مركب عمر بن عمر -قائمة-** تهدف هذه الدراسة إلى معالجة مسألة بالغة الأهمية في مجال التسيير المالي وهي موازنة نمو المؤسسة بين هدفي السيولة والربحية. وتسعى الدراسة إلى إيجاد آلية واضحة تضمن ضبط وتيرة نمو المؤسسة دون التضحية بأي من هذين الهدفين المتعارضين، حيث إن السعي وراء تعظيم الربحية

والنمو السريع قد يوقع المؤسسة في فخ العسر المالي وأزمات السيولة، بينما الاحتفاظ بنقدية معطلة لحماية السيولة يضيع فرص الاستثمار ويخفض الأرباح. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتأصيل المفاهيم وتوضيح تأثير النمو على الأداء المالي، بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة في الشق التطبيقي لتقييم الأداء المالي لمركب عمر بن عمر (الفجوج - قالمة) خلال الفترة الممتدة من (2017 إلى 2021). وجرى الاعتماد على أدوات ونماذج متطورة لقياس موازنة النمو مثل نموذج س. وولش وتحليل أثر المقص المالي.

ث. **Bougoffa & Korichi (2020)** : بعنوان تقييم السيولة والربحية للمؤسسات غير المالية في الجزائر لتسليط الضوء على العلاقة التبادلية والأثر المشترك بين مستويات السيولة، هيكل رأس المال، وحجم المؤسسة من جهة، والأداء المالي مقاسا بالربحية من جهة أخرى في البيئة الاستثمارية الجزائرية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالتطبيق على عينة عشوائية من الشركات الجزائرية الناشطة في قطاعات متعددة، حيث جمعت بياناتها المالية من قاعدة بيانات المركز الوطني للسجل التجاري، وعولجت إحصائيا بواسطة برنامج التحليل الإحصائي عبر تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وقام الباحثان ببناء نموذجين قياسييين، خصص الأول لتحديد أثر السيولة والرافعة المالية وحجم الشركة كمتغيرات مستقلة على الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول، بينما خصص الثاني لبحث أثر الربحية وهيكل رأس المال وحجم الشركة على نسبة السيولة العامة. وخلصت نتائج النموذج الأول إلى وجود قدرة تفسيرية معنوية للمتغيرات المستقلة على معدل العائد على الأصول، حيث تبين أن السيولة تؤثر بشكل إيجابي وطردي على الربحية، في حين ظهر تأثير سلبي وعكسي دال إحصائيا لكل من الديون وحجم الشركة على الربحية. وفي المقابل، أثبتت نتائج النموذج الثاني أن الربحية تؤثر سلبا وعكسيا على مستويات السيولة، مما يفسر بأن الشركات الأكثر ربحية لا تفضل الاحتفاظ بأصول سائلة عاطلة وتتجه نحو استثمارها، بينما كان لكل من الرافعة المالية وحجم الشركة تأثير طردي وإيجابي على تلك السيولة في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

ج. **Yahiaoui & Mahdi (2020)** : تحت عنوان محددات الأداء المالي لشركات التأمين على غير الحياة في الجزائر أثر مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية على الأداء المالي لشركات التأمين، حيث تمحورت مشكلة البحث حول تحديد العوامل الأكثر تأثيرا على ربحية هذا القطاع الحيوي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالتطبيق على عينة من شركات التأمين الجزائرية الناشطة في مجال تأمين الأضرار (غير الحياة)، حيث جمعت بياناتها المالية الممتدة لعدة سنوات متتالية، وعولجت إحصائيا

بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأصول. وشملت الدراسة اختبار مؤشرات رئيسية كحجم الشركة، ونسبة السيولة، ونسبة الملاءة المالية، بالإضافة إلى متغيرات البيئة الاقتصادية الكلية. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثيرا ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الهيكلية للشركات على أدائها المالي، حيث أظهرت المؤشرات أن كلا من حجم الشركة ونسبة السيولة يؤثران بشكل إيجابي وطردي في تعزيز وتطوير الأداء المالي والربحية لشركات تأمين الأضرار في الجزائر، في حين أسفرت النتائج عن وجود تأثير سلبي وعكسي لنسبة الملاءة المالية على العائد على الأصول في البيئة التطبيقية الجزائرية.

9. التعقيب على الدراسات السابقة:

أوجه التشابه:

تتقاطع الدراسة الحالية مع الأدبيات والدراسات السابقة في عدة جوانب منهجية وموضوعية، فمن الناحية الموضوعية، تتشابه هذه الدراسة مع الأبحاث السابقة في تناولها لنفس المتغيرات البحثية والمتمثلة في دراسة جدلية العلاقة التبادلية بين مستويات السيولة المالية ومؤشرات الربحية، ومحاولة فهم أثر الموازنة بينهما داخل الكيانات الاقتصادية. ومن الناحية المنهجية، تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتأصيل المفاهيم النظرية، إلى جانب استخدام أسلوب القياس الاقتصادي القائم على نماذج الانحدار الخطي وبناء النماذج القياسية لمعالجة البيانات المالية واختبار الفرضيات، بالإضافة إلى الاشتراك في استخدام برامج التحليل الإحصائي كأداة أساسية لمعالجة المشاهدات المالية وتفسير النتائج، فضلا عن كون جميع هذه الدراسات قد جرى تطبيقها واختبار فرضياتها ضمن البيئة الاستثمارية والاقتصادية الجزائرية.

أوجه الاختلاف:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وتختلف عنها في عدة أبعاد جوهرية تمنحها قيمتها المضافة، فمن حيث طبيعة القطاع ومجال دراسة الحالة، تختلف الدراسة الحالية عن الأبحاث التي ركزت على المؤسسات الاقتصادية غير المالية والإنتاجية، كما تختلف عن الدراسات التي تناولت شركات تأمين أخرى كالشركة الوطنية للتأمين، حيث تتفرد مذكرتنا بالتركيز التطبيقي على الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) لتسليط الضوء على خصوصية هذا الصرح المالي في إدارة تدفقاته النقدية. ومن الناحية الزمنية، تختلف هذه الدراسة في أفقها الزمني الممتد والحديث مقارنة بالفترات الزمنية للدراسات السابقة التي توقفت عند سنوات ماضية، مما يتيح للدراسة الحالية ميزة رصد وتحليل أثر المستجدات الاقتصادية والبيئة التشريعية

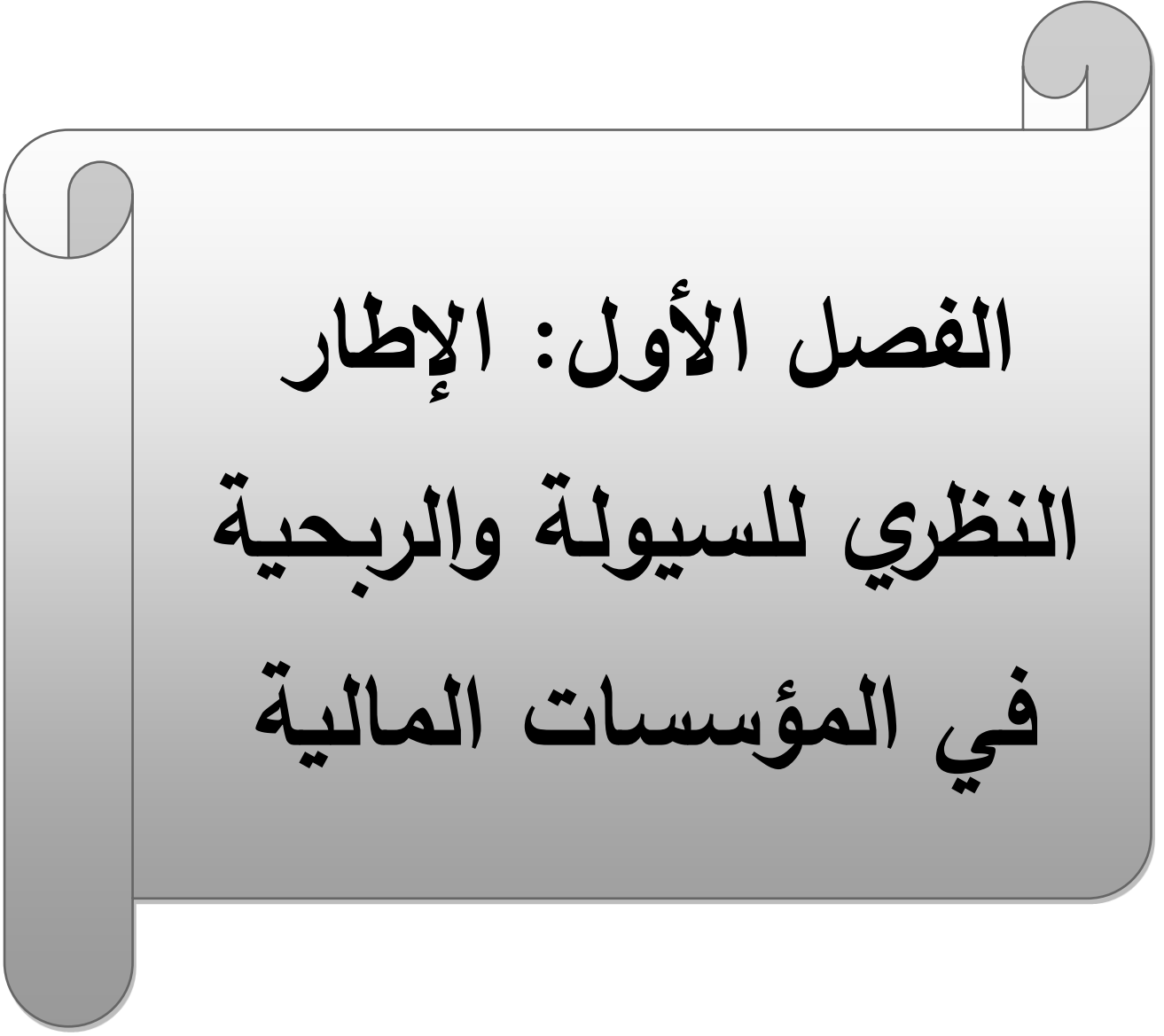
والمالية الأخيرة في الجزائر على ثنائية السيولة والربحية، وهو ما يساهم في تغطية الفجوة البحثية القائمة وتوفير مرجع علمي حديث للقطاع.

10. تقسيم الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، تم تقسيم هذه الدراسة، على النحو التالي:

الجانب النظري: يخصص لضبط وتأسيس المفاهيم الأساسية لإدارة السيولة المالية والربحية في المؤسسات، مع التركيز على خصوصية شركات التأمين.

الجانب التطبيقي: يركز على الدراسة الميدانية للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT)، وفيه يتم عرض القوائم المالية وتحليلها، ثم إجراء الاختبارات الإحصائية وتحليل علاقات الارتباط عبر برنامج SPSS لمناقشة النتائج وتقديم التوصيات.



الفصل الأول: الإطار النظري للسيولة والربحية في المؤسسات المالية

تمهيد:

يعد موضوع السيولة والربحية من أبرز المواضيع التي تحظى باهتمام كبير في مجال إدارة المؤسسات المالية، لما لهما من دور محوري في تحقيق التوازن المالي وضمان استمرارية النشاط. فمع تزايد التحديات الاقتصادية وتنامي حدة المنافسة، أصبح من الضروري على المؤسسات المالية الإلمام بمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بإدارة السيولة وتحقيق الربحية، لما لذلك من تأثير مباشر على استقرارها المالي وتعزيز ثقة المتعاملين معها.

بناء على ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل حول مفهومي السيولة والربحية في المؤسسات المالية، من خلال التطرق إلى أهم التعاريف والمحددات والمؤشرات المرتبطة بكل منهما، بالإضافة إلى إبراز العلاقة النظرية التي تربط بينهما.

من أجل الإحاطة بهذا الموضوع، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: ماهية السيولة في المؤسسات المالية.

المبحث الثاني: ماهية الربحية في المؤسسات المالية.

المبحث الأول: ماهية السيولة في المؤسسات المالية

تعد السيولة من أبرز القضايا التي تحظى باهتمام بالغ في عمل المؤسسات المالية، لما لها من تأثير مباشر على استقرارها وثقة المتعاملين معها، فالتطورات الاقتصادية والأزمات المالية المتعاقبة أبرزت أهمية إدارتها بكفاءة وفق الأطر الرقابية الدولية.

المطلب الأول: مفهوم السيولة في المؤسسات المالية

هناك عدة تعاريف تخص السيولة من بينها ما يلي:

أولاً: تعريف السيولة

حسب صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالأسواق، يشير عادة الى القدرة على شراء الأصول وبيعها بسرعة وبأحجام كبيرة، من دون تكبد خسارة كبيرة في سعر الأصل.

فيما يتعلق بالأدوات، تشير السيولة عادة الى تلك الأصول التي يمكن تحويلها الى نقد بسرعة.

(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الايكوا)، 2004)

عرفتها ايضا لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها قدرة المؤسسة على تمويل زيادات الأصول وتلبية الالتزامات عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة. (Bank for International Settlements (BIS), 2008, p. 1)

تعرف السيولة بأنها إمكانية المنشأة في تحويل أصولها إلى نقدية بكفاءة لسداد التزاماتها المتداولة في مواعيد استحقاقها. وتعتمد نسب السيولة على الربط بين الأصول والمطلوبات المتداولة لتقييم الوضع المالي قصير الأجل. كما ترتبط قوة أو ضعف السيولة بمدى توفر صافي تدفق نقدي موجب من الأنشطة التشغيلية، حيث يمنح هذا الفائض الإدارة خيارات لتوسيع الأنشطة الاستثمارية أو سداد الديون طويلة الأجل. وفي المقابل، يشير التدفق النقدي السالب إلى وجود عجز يتطلب البحث عن مصادر تمويلية عبر بيع الاستثمارات أو الاقتراض طويل الأجل (شحدة، 2008، الصفحات 20-21):

من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف اجرائي للسيولة: هي القدرة الديناميكية للمؤسسة على تحويل الأصول إلى نقدية بسرعة وكفاءة وبأقل قدر من الخسائر في قيمتها، وذلك لضمان الوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها وتمويل النمو العملياتي.

ثانياً: اهداف السيولة

تتبلور أهداف السيولة في النقاط التالية: (شعبان، 2017، صفحة 30)

- تجنب مخاطر العسر المالي عن المؤسسة وذلك بالوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل في الوقت المناسب دون الحاجة إلى اللجوء لإجراءات مكلفة كبيع الأصول بشكل اضطراري أو الاقتراض بأسعار مرتفعة.

- تعزيز الملائمة المالية والجدارة الائتمانية للمؤسسة بما يضمن ترسيخ ثقة المستثمرين وجهات التأمين، وذلك من خلال إبراز كفاءة الشركة في إدارة التدفقات النقدية، والالتزام الصارم بسداد التعويضات والمطالبات المالية والوفاء بكافة الالتزامات التعاقدية في مواعيدها المحددة
- المساعدة في الاستثمارات من خلال القدرة على اغتنام الفرص الاستثمارية المفاجئة وتسهيل عملية التوسع والنمو الذي يقوم على وجود سيولة كافية تساعد المؤسسة في تمويل توسعاتها.
- توفير غطاء مالي لحالة الطوارئ لمواجهة الأزمات غير المتوقعة.
- استعادة المؤسسة من الخصومات الممنوحة في فواتير الموردين وذلك بدفع الفواتير ضمن فترة الخصم.

ثالثاً: محددات السيولة

يمكن تقسيم محددات السيولة إلى جملتين من العوامل تسمى بالمحددات، داخلية (خاصة بالمصرف) تخضع لقرارات إدارة المصرف وخارجية (كلية) لا يمكن السيطرة عليها يمتد تأثيرها على مستوى الاقتصاد الوطني للدولة.

أولاً: عوامل الاقتصاد الكلي

- معدل التضخم.
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والسيولة المصرفية.
- سعر الفائدة والسيولة المصرفية.

ثانياً: عوامل خاصة بالمؤسسات المالية

1- حجم المؤسسات:

تتأرجح العلاقة بين حجم المؤسسة المصرفية والسيولة بين نظريتين متمايزتين، الأولى تعتبر الزيادة في الحجم محفزاً لرفع مستوى الأصول السائلة لتغطية احتياجات الفروع والعملاء المتنامية (علاقة طردية). أما الثانية، فتري أن كبر حجم المصرف يسمح له بتقليص حجم السيولة المحتفظ بها (علاقة عكسية)، مدفوعاً بالرأي القائل بأن المصارف الضخمة تتمتع باستقرار عالٍ ورقابة وثيقة تحميها من مخاطر التعثر.

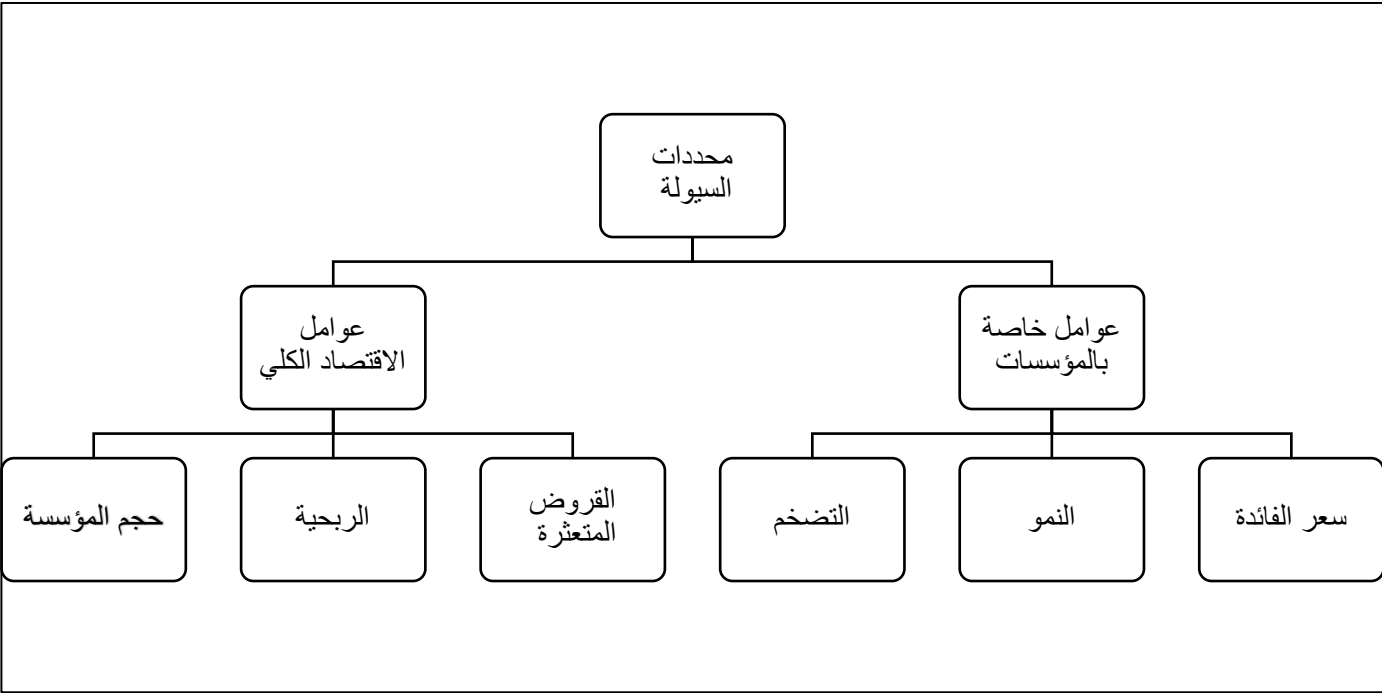
2- الربحية:

إن السعي إلى تحقيق ربحية عالية دون الأخذ بعين الاعتبار نقص السيولة من المرجح أن يؤثر على الزبائن ولوائهم للمصرف. من زاوية أخرى، من الممكن أن يؤدي فائض السيولة غير الضروري إلى تناقص ربحية المصرف. إذ يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف بكافة أنواعها، غير أن تعظيم الأرباح تقيده اعتبارات، فالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نحو الاستخدام الآمن للأموال أمر يحد من فكرة المصارف في تعظيم الأرباح.

3- القروض المتعثرة:

على الرغم من أن المشاكل التي تتجم عن القروض المتعثرة تؤثر على جميع القطاعات، إلا أن تداعياتها الأكثر خطورة تتجلى في المؤسسات المالية عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً، حيث زيادة القروض المتعثرة يمكن أن تؤدي إلى فقدان الثقة من جانب المودعين والمستثمرين المستقبليين وبالنتيجة حدوث مشاكل السيولة، فمن هذا المنطلق يمكننا الحكم على أن زيادة حجم القروض المتعثرة له تأثير سلبي على سيولة المصارف.

الشكل رقم 01: مخطط توضيحي لمحددات السيولة



المصدر: من اعداد الطالبين، استندا لما سبق.

المطلب الثاني: أهمية السيولة في المؤسسات المالية

تعد السيولة وإدارتها أحد أهم وأبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، حيث تسعى المصارف إلى الحفاظ على مستويات سيولة كافية دون الإخلال بربحيها وأدائها. إذ يمكن أن تتلخص أهمية السيولة ببعض الإيجابيات التي يحققها توافر نسبة جيدة منها في المصارف والتي هي: (الازراعي، صفحة 12)

- 1- الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
- 2- تعزيز ثقة حملة الوثائق والمستفيدين من خلال التأكيد على الملاءة المالية للمؤسسة وقدرتها العالية على الاستجابة الفورية لكافة المطالبات والالتزامات التعاقدية بمجرد استحقاقها.
- 3- تقديم مؤشر أداء قوي لكل من هيئة الرقابة المالية، المحللين، حملة الوثائق، والمساهمين، بالإضافة إلى الإدارة، مما يعكس قدرة الشركة على تحقيق التوازن بين الربحية الاستثمارية والالتزامات الفنية.
- 4- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
- 5- تجنب البيع الجبري لبعض الموجودات وما قد يجلب الأمر من سلبيات.

6 -تجنب دفع كلف أعلى للحصول على الأموال.

7 -تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

نستنتج مما سبق أن للسيولة أدواراً حيوية تعكس الأهمية الاستراتيجية لإدارة التدفقات النقدية في المؤسسات المالية، فهي الركيزة الأساسية لمواجهة المطالبات المفاجئة وتلبية تعويضات حملة الوثائق غير المتوقعة (خاصة في حالات الذروة أو الكوارث).

تبرز أهمية السيولة في قدرة المؤسسة على الوفاء بـ الالتزامات الفنية والتعاقدية قصيرة الأجل عند استحقاقها، إذ إن أي تعثر في تسوية هذه المطالبات لا يمس فقط سمعة المؤسسة، بل يمتد أثره ليشكل في تآكل حقوق المساهمين وتقويض التوقعات الربحية المستقبلية.

علاوة على ذلك، فإن خصوصية العمل تفرض على المؤسسة جاهزية نقدية دائمة، حيث لا يمكن طلب مهلة إضافية من المستفيدين عند استحقاق التعويض، لأن أي تأخير يؤدي مباشرة إلى زعزعة الثقة في المؤسسة ومصادقتها السوقية. وفي الختام، تظل السيولة المحرك الرئيس لتعزيز القيمة السوقية لأسهم المؤسسة، كونها المؤشر الأقوى على الاستقرار المالي والقدرة على النمو..

المطلب الثالث: مؤشرات السيولة في المؤسسات المالية

يمكن توضيح مؤشرات السيولة في المؤسسات المالية بالنحو التالي:

أولاً: نسبة التداول

توضح هذه النسبة مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون الشركة القصيرة الأجل. لذلك فهي تؤثر هامش الأمان من خلال قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة. وارتفاع النسبة مؤشر جيد لسيولة الشركة، وتحسب على وفق الآتي: (النعيمي، 2008، صفحة 70)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{مجموعة الأصول المتداولة}}{\text{مجموعة الخصوم المتداولة}}$$

تعتبر نسبة التداول من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة والقابلية التمويلية، ويعود سبب ذلك إلى أن هذه النسبة تعتمد في حسابها على مجموعة الأصول الجارية، ومجموعة الخصوم الجارية دون الاهتمام بدرجة سيولة الأصول الجارية أو تواريخ استحقاق الخصوم الجارية.

تشير النسبة المنخفضة قياساً بمعيار المقارنة إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها، في حين يشير الارتفاع إلى احتفاظ الإدارة بأصول جارية بكمية مرتفعة.

هناك من يرى بأن نسبة التداول النموذجية هي اثنان، إلى أن مدى قبول نسبة معينة يعتمد على القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، غير أن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هي الواحد، أما إذا انخفضت النسبة عن الواحد الصحيح فمعناه عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

لكي نجعل من هذه النسبة عن أداء مهمة في تقييم كفاءة السيولة لابد من دراسة بعض العوامل المؤثرة عليها، ومن أهمها ما يلي:

- تركيب الأصول الجارية من حيث الأهمية النسبية لفقراتها.
- تركيب الخصوم الجارية من حيث الأهمية النسبية لاستحقاقها.

ثانياً: نسبة السيولة السريعة

تعتبر هذه النسبة أكثر دقة في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزونات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

تعتبر هذه النسبة مؤشراً لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات السريعة التحويل إلى نقدية (أي حقوق المؤسسة على الغير).

تم استثناء المخزونات كونها العنصر الأبطأ في التحول إلى نقدية، ولأن المؤسسة لا تملك قدرة كبيرة على التحكم في سرعة دورانه لارتباطه بعناصر عديدة من داخل وخارج المؤسسة.

عادة ما يفضل أن تكون هذه النسبة في المجال بين 0.3 و 0.5. (سهيلة، 2017، صفحة 15)

ثالثاً: نسبة السيولة الفورية

تعتبر نسبة السيولة الفورية أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق. يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: (ايمن، 2021، صفحة 34)

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون القصيرة الاجل}}$$

حيث أن: القيم الجاهزة تمثل الموجودات وما شابهها.

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية:

- تراجع نشاط المؤسسة.
 - نقص تحديد الاستثمارات.
 - فائض في النقديات غير المستغل وعرضة للتدهور في القيمة.
- يمكن تلخيص مزايا وعيوب كل مؤشرات السيولة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01-01: مزايا وعيوب مؤشرات السيولة

المؤشر	نقاط القوة (المزايا)	نقاط الضعف (العيوب)	الدلالة المالية
نسبة التداول	تعطي نظرة شاملة وعامة عن المركز المالي للمؤسسة. سهولة الحساب والاعتماد على البيانات الإجمالية للميزانية.	تعتبر مؤشرا "تقريبيا" وغير دقيق. تفترض أن كل الأصول (بما فيها المخزون) لها نفس درجة السيولة. تتجاهل تواريخ استحقاق الخصوم الجارية.	تقيس القدرة العامة على تغطية المطلوبات بالأصول المتداولة.
نسبة السيولة السريعة	أكثر دقة وواقعية من نسبة التداول. تستبعد العناصر البطيئة (المخزون) التي لا تتحكم المؤسسة في سرعة دورانها. تقيس الحقوق الصافية على الغير المتاحة للسداد.	قد تظل متأثرة ببطء تحصيل "الذمم المدينة" في بعض الحالات. لا تعبر عن النقد الفعلي الموجود في الخزينة بل عن أصول قابلة للتحويل.	تقيس القدرة على الوفاء بالالتزامات دون الحاجة لبيع المخزون.
نسبة السيولة الجاهزة (الفورية)	هي الأكثر صرامة وحيطة في التقييم المالي. تعبر عن القدرة الفورية على السداد دون أي انتظار أو مخاطرة سوقية.	ارتفاعها الزائد يعني وجود "عطالة مالية" ونقص في الاستثمار. إهمال استغلال الفوائض النقدية مما قد يعرضها لفقدان القيمة.	تقيس الملاءة المالية الفورية والقدرة على تسديد الديون بالسيولة المتاحة حاليا فقط.

	تحمي سمعة المؤسسة في السوق من خلال توفر النقد الجاهز.	قد تشير أحيانا إلى تراجع في النشاط التشغيلي.
--	---	--

المصدر: من اعداد الطالبين، استنادا لما سبق

من خلال الجدول يتضح أن نسبة التداول تعكس القدرة الإجمالية للمؤسسة على تغطية التزاماتها جارية الالتزام بالاعتماد على مجموع أصولها المتداولة، مما يمنح فكرة أولية عن هامش الأمان المتاح، إلا أنها تظل مؤشرا تقريبا نظرا لإدراجها عناصر بطيئة التحول إلى نقد كالمخزون. وبالمقابل، تعد نسبة السيولة السريعة أكثر دقة وواقعية في قياس الملاءة المالية قصيرة الأجل لاستبعادها تلك العناصر التي لا تملك المؤسسة سيطرة كاملة على سرعة دورانها، مما يجعلها أداة فعالة لتقييم القدرة على السداد دون المساس بالعملية الإنتاجية. وصولا إلى نسبة السيولة الجاهزة التي تجسد أقصى درجات الحيطة والصرامة المالية بتركيزها الحصري على النقد وما في حكمه، وهي بذلك تعكس القدرة الفورية للمؤسسة على الوفاء بديونها المستحقة دون الحاجة لانتظار تحويل أي قيم غير جاهزة، مما يحمي سمعتها ومكانتها في السوق من أي هزات مالية مفاجئة.

المطلب الرابع: إدارة مخاطر السيولة

سنتطرق في هذا المطلب الى كل ما يخص في إدارة مخاطر السيولة:

أولاً: مفهوم إدارة مخاطر السيولة

تعرف بانها عملية تحديد وتقييم وتخفيف المخاطر المرتبطة بعدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل. يشمل ذلك ضمان أن المؤسسة لديها أصول سائلة كافية لتغطية الالتزامات عند استحقاقها، مما يحافظ على الاستقرار التشغيلي والصحة المالية.

ثانياً: أهمية إدارة مخاطر السيولة

- إدارة مخاطر السيولة الفعالة أمر حاسم للمؤسسات للحفاظ على الاستقرار المالي والكفاءة التشغيلية. من خلال فهم ومراقبة مخاطر السيولة، يمكنها من جني العديد من الفوائد.
- **تعزيز الاستقرار المالي:** يساعد إدارة السيولة بشكل صحيح المؤسسات على تحمل الصدمات المالية، مما يضمن قدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل دون ضغوط.
 - **تحسين اتخاذ القرار:** مع فهم واضح لمراكز السيولة، يمكن لمؤسسات اتخاذ قرارات مستتيرة بشأن الاستثمارات، والتمويل، وتخصيص الموارد، مما يعزز الأداء العام.
 - **الامتثال التنظيمي:** الالتزام بالمعايير التنظيمية، مثل متطلبات السيولة في بازل III ، يقلل من مخاطر العقوبات ويعزز سمعة المؤسسة.

- **زيادة ثقة المستثمرين:** إن إظهار ممارسات إدارة السيولة القوية يعزز الثقة بين المستثمرين، مما قد يؤدي إلى تحسين شروط التمويل وانخفاض تكاليف رأس المال.
- **المرونة التشغيلية:** يوفر إدارة السيولة الفعالة القدرة على الاستجابة لتغيرات السوق، مما يسمح للمؤسسات بالاستفادة من الفرص بسرعة.
- **تخفيف المخاطر:** من خلال تحديد ومعالجة مخاطر السيولة مبكراً، يمكن للمؤسسات منع الأزمات المحتملة التي قد تهدد قدرتها على البقاء. (Team, 2025)

ثالثاً: مكونات إدارة مخاطر السيولة

- عندما يتعلق الأمر بإدارة مخاطر السيولة، تلعب عدة مكونات رئيسية دوراً حاسماً:
- **قياس السيولة:** يتضمن ذلك تقييم الوضع الحالي للسيولة في المؤسسة، غالباً من خلال مقاييس مثل النسبة الحالية أو النسبة السريعة.
 - **تخطيط السيولة:** تطوير استراتيجية للحفاظ على سيولة كافية، والتي تشمل التنبؤ بتدفقات النقدية وتحديد مصادر التمويل المحتملة.
 - **اختبار الضغط:** إجراء محاكاة لفهم كيف ستتفاعل المؤسسة في ظل ظروف سلبية، مما يساعد على تحديد نقاط الضعف في إطار السيولة.
 - **مخازن السيولة:** إنشاء احتياطات من الأصول السائلة التي يمكن الوصول إليها بسرعة في أوقات الحاجة.

رابعاً: أنواع إدارة مخاطر السيولة

يمكن تصنيف مخاطر السيولة عموماً إلى نوعين رئيسيين:

- **مخاطر سيولة السوق:** تنشأ هذه المخاطر عندما لا تستطيع المؤسسة بيع أصل بسرعة دون التأثير بشكل كبير على سعره. على سبيل المثال، قد تواجه الاستثمارات العقارية مخاطر سيولة السوق خلال فترات الركود الاقتصادي.
- **مخاطر سيولة التمويل:** تحدث هذه المخاطر عندما لا تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل بسبب عدم القدرة على تأمين التمويل، وغالباً ما تتفاقم في أوقات نقص الائتمان.

خامساً: اتجاهات إدارة مخاطر السيولة

- في السنوات الأخيرة، تطور إدارة مخاطر السيولة بشكل كبير بسبب عوامل مختلفة:
- **زيادة التدقيق التنظيمي:** قامت الهيئات التنظيمية بزيادة تركيزها على إدارة مخاطر السيولة، مما دفع المؤسسات إلى اعتماد أطر عمل أكثر قوة.
 - **التطورات التكنولوجية:** أدى ظهور حلول التكنولوجيا المالية إلى توفير أدوات جديدة لمراقبة السيولة وإدارتها، مما يتيح تحليل البيانات في الوقت الفعلي وتحسين اتخاذ القرارات.

• عدم اليقين الاقتصادي العالمي: أدت التوترات الجيوسياسية المستمرة والتقلبات الاقتصادية إلى دفع المؤسسات لإعطاء الأولوية لتخطيط السيولة واختبار الضغط.

سادسا: استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة:

يمكن للمؤسسات اعتماد استراتيجيات مختلفة لتعزيز ممارسات إدارة مخاطر السيولة لديها:

- تنويع مصادر التمويل: الاعتماد على مصادر تمويل متعددة يمكن أن يقلل من خطر نقص التمويل.
- إنشاء خطط الطوارئ: يمكن أن يضمن تطوير خطط واضحة للوصول إلى السيولة في أوقات الضغط أن تكون المؤسسات مستعدة للتحديات غير المتوقعة.
- المراقبة والتقارير المنتظمة: يمكن أن يساعد الحفاظ على مراقبة دقيقة لمؤشرات السيولة وإجراء مراجعات منتظمة للمؤسسات على البقاء في مقدمة القضايا المحتملة.. (فاستركا بيتال، 2025)

المبحث الثاني: ماهية الربحية في المؤسسات المالية

تعد الربحية من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى كفاءة المؤسسة المالية في استغلال مواردها وقدرتها على توليد الدخل وتحقيق العوائد. فهي تمثل هدفا أساسيا لضمان استمرارية النشاط والمحافظة على رأس المال وتنميته، كما تهم مختلف الأطراف وعلى رأسهم المساهمون والإدارة لما توفر من دلالات حول فعالية السياسات التمويلية والاستثمارية المتبعة.

المطلب الأول: مفهوم الربحية في المؤسسات المالية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الربحية باعتبارها من المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء المالي وقياس كفاءة المؤسسة.

أولاً: تعريف الربحية

الربحية هي هدف أساسي لجميع المؤسسات وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، مؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها، لذا نجد أن جهدا كبيرا من الإدارة المالية في المؤسسة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر. (القباني، 2014)

عرفت بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح. أيضا عرفت بأنها العامل الذي يقيس قدرة الشركة على إفراز فائض بالنسبة إلى المبلغ المستثمر خلال فترة زمنية معينة، عرفت الربحية أيضا بأنها أداة مهمة لقياس كفاءة إدارة الشركة في استخدام الموارد المتاحة لديها لتحقيق أفضل عائد على الأموال المستثمرة في أنشطتها. (زاوي، 2021، صفحة 11)

مما سبق من تعاريف نرى أن الربحية هي عبارة عن قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي خلال فترة زمنية معينة، وذلك عندما يكون اراداتها أكبر من تكاليفها ومصاريفها، بما يعكس كفاءة استغلالها لمواردها وتحقيقها لعائد اقتصادي.

ثانياً: الفرق بين الربح والربحية

في السابق كان يتم الاعتماد على الأرباح التي يتم تحقيقها كأحد المتغيرات التي تساعد على القيام بعملية تحديد مستوى الكفاءة المالية وتقييم أداء العمل في المؤسسات، وذلك باعتبار أن الأرباح المحققة هي مصدر تمويل داخلي قليل التكلفة يفيد في عمليات التوسع والنمو، ودعم المركز التنافسي للمؤسسة في السوق،

لكي يؤخذ على حجم الأرباح المحققة بأنها رقم مطلق لا يشير إلى حجم الاستثمارات أو مصادر الأموال التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، لذلك تم الاعتماد بشكل كبير على المؤشرات المالية الخاصة بالربحية، كونها مقياس أفضل وأدق من عنصر الربح في الحكم على مدى الكفاءة المالية وتقييم أداء العمل في المؤسسات، هذا بالإضافة إلى أن المؤشرات المالية الخاصة بالربحية يمكن مقارنتها مع مؤشرات الربحية للمؤسسة ذاتها خلال فترات زمنية مختلفة حتى يتمكن التعرف على الاتجاه الذي يمكن أن تسلكه هذه المؤشرات خلال الزمن، رغم أن مصطلحي الربح والربحية قريبان من بعضهما البعض إلا أنهما ليسا بنفس المعنى. (جدو، 2022، صفحة 11)

يمكن تلخيص الفرق بين الربح والربحية في الجدول التالي:

جدول رقم 01-02: الفرق بين الربح والربحية

أوجه المقارنة	الربح	الربحية
طبيعة المؤشر	يمثل رقما مطلقا لا يشير إلى حجم الاستثمارات أو مصادر الأموال التي ساهمت في تحقيقه	تعتمد على مؤشرات مالية تعد مقياسا أفضل وأدق في الحكم على مدى الكفاءة المالية وتقييم الأداء.
الاستخدام في التقييم	كان يعتمد عليه سابقا لتحديد مستوى الكفاءة المالية وتقييم أداء العمل في المؤسسات.	يتم الاعتماد عليها بشكل كبير حاليا لكونها أدق من عنصر الربح المباشر
الدور المالي	يعتبر مصدر تمويل داخلي قليل التكلفة يفيد في عمليات التوسع والنمو ودعم المركز التنافسي للمؤسسة في السوق	توفر دلالات حول الاتجاه الذي يمكن أن تسلكه المؤسسة خلال الزمن.
القابلية للمقارنة	يصعب الاعتماد عليه للمقارنة الفعالة كونه رقما مطلقا.	يمكن مقارنتها مع مؤشرات المؤسسة ذاتها خلال فترات زمنية مختلفة للتعرف على مسارها

المصدر: من اعداد الطالبيين، اعتمادا على ما سبق

ثالثا: محددات الربحية

حجم الشركة: يقصد بالحجم هو تصنيف الشركة إلى شركة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة، إجمالي الموجودات أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي إما سلبيا أو إيجابيا حيث بينت بعض الدراسات وجود أثر سلبي للحجم على الأداء المالي، بينما بينت بعض الدراسات الأخرى أثر إيجابي للحجم على الأداء المالي، ولأغراض هذه الدراسة تم استخدام قيمة إجمالي المبيعات كمقياس لحجم الشركة، فهذا المقياس يظهر مدى حجم الشركة من خلال قيمة إجمالي المبيعات فيها.

إنتاجية الشركة: تعني مقدرة الشركة على توفير السلع والخدمات المناسبة والمتنوعة لعملاء الشركة، حيث تم قياس هذا المتغير من خلال حساب معدل دوران الأصول وذلك بقسمة إجمالي المبيعات على إجمالي الأصول. **نسب المديونية:** كما تسمى أيضا بهيكل التمويل، أو الإقراض أو نسب الرافعة المالية، وهي تساعد المحلل المالي على الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها أي مدى اليسر المالي، وتقاس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد كافة ديونها قصيرة الأجل وطويلة الأجل في مواعيد استحقاقها.

إن انخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض الأعباء الثابتة التي تتحملها المؤسسة وانخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الدائنون، أما ارتفاعها وإن كان يؤدي إلى تعظيم العائد للمالكين إلا أنه يؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة بسبب الأعباء الإضافية التي يخلقها التوسع في الاقتراض.

عمر الشركة: يقصد به عدد السنوات التي مرت منذ تأسيس الشركة، حيث تم قياسه على أساس عدد السنوات التي مرت على الشركة منذ تأسيسها.

نسبة التداول: تمثل مقدرة الشركة على دفع الالتزامات قصيرة الأجل المترتبة عليها، وتم قياس هذا المتغير بقسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الالتزامات المتداولة.

درجة الرفع المالي للشركة: تعني مقدرة الشركة على قياس تأثير الزيادة في نسبة الاقتراض على هيكل رأس المال من خلال درجة الرفع المالي والتي تعرف بأنها التغيير في نسبة العائد على السهم إل نسبة التغير في الأرباح التشغيلية.

رضى العملاء: تعني المقدرة على توفير السلع والخدمات المناسبة والمتنوعة للعملاء، حيث تم قياس هذا المتغير من خلال حساب معدل دوران الأصول وذلك بقسمة إجمالي المبيعات على إجمالي الأصول. (حريز،

2018، صفحة 13)

رابعا: أهمية الربحية

تعد الربحية شرطا أساسيا لبقاء المؤسسة، وضمان استمراريتها ونموها، وتعكس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها. كذلك لا تعد فقط هدفا اقتصاديا، بل تمثل معيارا حيويا لاستمرار المؤسسة وثباتها في السوق. فالمؤسسة التي تحقق ربحية منظمة تظهر قدرة على تغطية تكاليفها وتحقيق فائض يمكن إعادة استثماره. كما أن تحقيق الربحية يعكس نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المرسومة سواء كانت قصيرة أو طويلة المدى، ويمكنها من التوسع والنمو في بيئة اقتصادية تنافسية، ويمكن استعراض البعض من أهميتها كالتالي:

- **تعتبر مؤشرا للمستثمرين والدائنين لتقييم الأداء المالي ومتانة المركز المالي للمؤسسة:** حيث يهتم المستثمرون والدائنون بمؤشر الربحية لأنه يعكس القدرة الإدارية للمؤسسة، ومدى قدرتها على تحقيق عوائد على أصولها ومبيعاتها وحقوق ملكيتها. فكلما ارتفعت الربحية زادت ثقة هؤلاء المتعاملين في المؤسسة، واعتبرت ذات قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية. وهذا ما يكسبها مركزا قويا في السوق ويعزز صورتها المالية أمام الشركاء.

- **تمثل مقياسا لكفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة لتحقيق نتائج إيجابية:** يعتبر مستوى الربحية دليلا على كفاءة الإدارة في توجيه الإمكانيات المتوفرة سواء كانت بشرية أو مالية أو مادية نحو تحقيق أفضل النتائج. فالإدارة الناجحة هي التي تستطيع تعظيم نتائج المؤسسة من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها، وهو ما يعبر عنه بتحقيق ربحية تفوق التكاليف والعناصر المستخدمة.

- **تساهم في تجنب الوقوع في التعثر المالي من خلال تحسين قدرة المؤسسة على توليد التمويل الذاتي:** المؤسسة التي تحقق ربحية مناسبة تكون في وضع مريح يمكنها من تفادي الوقوع في التعثر المالي. وذلك من خلال استغلال جزء من أرباحها في تمويل نشاطاتها وتغطية التزاماتها، دون الحاجة الماسة إلى الاقتراض أو الاعتماد على مصادر تمويل خارجية، وهو ما يقلل من احتمالات التعثر في حال تراجع التدفقات النقدية.

- **تعزز القيمة السوقية للمؤسسة من خلال زيادة أسعار الأسهم وثقة المتعاملين معها في السوق:** الربحية تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في القيمة السوقية للمؤسسة. فكلما زادت الأرباح، ارتفعت أسعار أسهم المؤسسة في السوق المالية، وزادت حركة تداولها نتيجة لثقة المستثمرين في أدائها. وهذه الثقة تنعكس أيضا على صورتها العامة، مما يدفع المؤسسات المالية إلى التعامل معها بشروط أفضل.

- **توفر مصدرا داخليا للتمويل من خلال الأرباح المحتجزة، مما يدعم التوسع والاستثمار دون الحاجة إلى قروض إضافية:** تلجأ بعض المؤسسات إلى احتجاز جزء من أرباحها عوضا عن توزيعها، وهو ما يعرف بالأرباح المحتجزة. هذا الجزء يستخدم كمصدر داخلي للتمويل، يمكن المؤسسة من استثمار هذه الأموال في

مشاريع جديدة دون اللجوء إلى تمويل خارجي، الأمر الذي يحد من التكاليف ويعزز استقلالها المالي. (روابحية وشطبيبي، 2025)

خامسا: أهداف الربحية:

تتمثل أهداف الربحية فيما يلي: (غنيم، 2023)

- يساعد في توجيه وتخصيص الموارد في الأسواق المالية، وزيادة الأرباح تنعكس بالإيجاب على قيمة الشركة بينما يدل التراجع في الأرباح على تراجع هذه القيمة.
- يعتبر المحللون الماليون الأرباح العنصر الأهم في المدخلات التي يعتمدون عليها في عملية اتخاذ القرار.
- استخدام الربحية في تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستخدمين وتقييم الوضع المالي من قبل العديد من الأطراف مثل المستثمرين والدائنين ومستخدمي القوائم المالية بشكل عام.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الربحية

يوجد عدة عوامل قد تؤثر على الربحية نذكر منها:

- **سعر الفائدة:** هو تكلفة الأموال المقترضة وعائدها للمقرضين. وينعكس ذلك على الربحية من خلال زيادة تكاليف التمويل للمؤسسة، مما يقلل من أرباحها الصافية ويضغط على مستوى ربحية المؤسسة، خاصة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة أو اعتماد المؤسسة على القروض بشكل كبير.
- **سعر الصرف:** يعكس قيمة عملة بلد ما مقارنة بعملات أخرى، ويؤثر على قرارات الاستثمار الأجنبي. ويترتب على ذلك تأثير مباشر على الربحية، حيث تقلبات سعر الصرف قد تزيد من تكاليف الاستيراد أو تقلل من عوائد التصدير، مما يؤثر على هامش الربح للمؤسسة التي تتعامل بالعملات الأجنبية.
- **التضخم:** هو الزيادة العامة في أسعار السلع والخدمات داخل بلد ما. وفي هذا السياق، يؤثر التضخم على الربحية من خلال تقليل القيمة الحقيقية للأرباح إذ لم تتمكن المؤسسة من رفع أسعارها بما يتناسب مع معدل التضخم، كما يؤدي التضخم المرتفع إلى زيادة التكاليف التشغيلية، مما يقلص صافي الربح. (مخولوف، 2019)

المطلب الثالث: مؤشرات الربحية

تعد مؤشرات الربحية من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم أداء شركات التأمين، إذ تمثل معيارا أساسيا للحكم على كفاءتها المالية وقدرتها على توليد الأرباح. وتعتمد الجهات التحليلية على هذه المؤشرات في تفسير

نتائج القوائم المالية، لما تعكسه من دلالات حول تطور العوائد الاستثمارية وفعالية استغلال الأصول والمبيعات. كما تبرز نسب الربحية مستوى جودة الأداء، باعتبارها نتيجة مباشرة للسياسات والقرارات المتخذة داخل المؤسسة.

أولاً: معدل العائد على حقوق الملكية

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدي كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك، وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، وبالتالي فهو مؤشر لقياس ربحية الدينار الواحد للمستثمر، حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد مرضي للملاك، إلا أن هذا المؤشر غير ملائم إذا ارتفعت أسعار الفائدة. فقد يؤدي ذلك إلى تحجيم الوعاء الضريبي، وينعكس ذلك على مصداقية معدل العائد على حقوق الملكية الذي يكون مرتفعاً بسبب تضخمه. (كريمة ودقيش، 2018)

تعطى العلاقة لحساب هذا المؤشر كالتالي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ثانياً: معدل العائد على الأصول:

يعتبر معدل العائد على الأصول مقياساً من مقاييس الربحية، حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة، وهو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر على طريقة تدويلها، فهو يعكس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة ولا يعكس الأنشطة التمويلية، في ربحية المؤسسة. (الغافود، 2019)

يعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ثالثاً: الربح إلى الخصوم:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأرباح المتحققة الخاصة بالتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية في الشركة لمجموع المطلوبات وتساعد الإدارة في رفع الكفاءة العامة للإدارة من خلال توليد الأرباح على ضوء الأصول المتاحة لها، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على مزيد من الكفاءة أي كان ذلك أفضل للشركة. يعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الربح إلى الخصوم} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الخصوم}}$$

رابعاً: هامش الربح:

تمثل النسبة التي تبين ارتباط الربح بالمبيعات والتي تعكس قوة نشاط المبيعات على تحصيل الأرباح، يتم احتسابها من خلال قسمة مجمل الربح على صافي المبيعات، تستخدم لقياس قدرة الشركة على مجابهة الظروف العسيرة التي قد تحدث بسبب نزول الأسعار السوقية للمنتجات أو بسبب زيادة النفقات الخاصة بتصنيع المنتج، أو الهبوط في كمية وحجم المبيعات، ولتقييم أداء الشركة بصورة شاملة يتم استخدام نسبة حافة الربح والتي تنتج من حاصل قسمة صافي الربح بعد الضريبة على صافي المبيعات، وتقوم المنشأة بأخذ النسبة الناتج بعين الاعتبار لأنها تولي للإيرادات والمصروفات الأخرى الاهتمام الكبير والتي قد تكون سبباً في خروج الشركة عن نطاق نشاطها العادي والطبيعي. (زاوي، 2021)

يعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

يمكن تلخيص مزايا وعيوب كل مؤشرات الربحية في الجدول التالي:

الجدول رقم 01-03: مزايا وعيوب مؤشرات الربحية

المؤشر	المزايا	العيوب	الدلالة المالية
معدل العائد على حقوق الملكية	مؤشر جيد لقياس ربحية الدينار الواحد للمستثمر، ويدل ارتفاعه على كفاءة الإدارة.	غير ملائم في حالة ارتفاع أسعار الفائدة، حيث يؤدي لتضخم العائد وتأثر المصداقية بسبب تحجيم الوعاء الضريبي.	يعكس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق عوائد مرضية للمساهمين واستغلال حقوق الملكية بشكل فعال.
معدل العائد على الأصول	يقيس القدرة على تحقيق الأرباح بغض النظر عن طريقة التمويل، ويعكس جودة الأنشطة التشغيلية والاستثمارية.	لا يعكس الأنشطة التمويلية للمؤسسة وأثر الهيكل التمويلي في تحقيق الربحية.	يدل على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام كافة مواردها المتاحة (الأصول) لتوليد الدخل.
هامش الربح	يقيس قدرة الشركة على مجابهة الظروف العسيرة مثل انخفاض الأسعار أو زيادة النفقات المفاجئة.	قد يتأثر بشدة بتقلبات أسعار الصرف أو التضخم الذي يؤدي لزيادة التكاليف التشغيلية.	يعكس قوة نشاط المبيعات وفاعلية السياسات السعرية والقدرة على التحكم في التكاليف المختلفة.
الربح إلى الخصوم	يساعد الإدارة في رفع الكفاءة العامة وتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح في ضوء التزاماتها.	ارتفاع الخصوم (المديونية) قد يؤدي لزيادة المخاطر المالية والأعباء الثابتة رغم احتمال تعظيم العائد.	يدل ارتفاعه على زيادة الكفاءة وقدرة التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية الديون والالتزامات.

المطلب الرابع: العلاقة النظرية بين السيولة والربحية

الشركات تسعى إلى تحقيق الهدف الرئيس وهو تعظيم قيمة الشركة، لذا تعد السيولة والربحية ضرورية لتسيير الأعمال، إذ يتم تحقيق الربحية عن طريق تشغيل موجودات الشركة بفاعلية وكفاءة عالية، وتحقيق السيولة عن طريق المقدرة على إدارة رأس المال العامل بقدرة وكفاءة عالية، زيادة على مقدرة الشركة للحصول على التمويل قصير وطويل الأمد، وتعد السيولة ضرورية لوفاء الشركة بالالتزامات وتلافي خطر الإفلاس والتصفية، فإذا لم تتوفر السيولة بالوقت المناسب أو زيادتها عن احتياج الشركة قد يؤدي إلى خفض الأرباح وذلك بسبب قيام الشركة بتوظيف جزء كبير من مالها في استثمارات ذات عائد مالي منخفض، والربحية ضرورية في ضمان استمرار عمل الشركة في نشاطها، لأن استمرار الخسارة سيؤدي إلى تلاشي حق المساهمين والبدء في تهديد حق الدائنين، ويترتب على ذلك تقليص التمويل القديم وإيقاف مد الشركة بتمويل جديد، ومن ناحية أخرى نجد أن الربحية والسيولة كليهما وجهان لنفس العملة، فالشركة غير الربحية ستتحدى بالصبر في مواصلة نشاطها لحين تحقيق الأرباح، لكن الشركة التي ليس لديها سيولة لا تستطيع الاستمرار في ممارسة نشاطها، لأن السيولة تظهر قدرة الشركة على سداد المطلوبات قصيرة الأجل، بمعنى آخر سيولة الشركة هي العلاقة بين السيولة النقدية التي ستحصل عليها الشركة على المدى القصير والنقد الذي ستحتاجه الشركة لأداء متطلباتها. (الصبيحي والويس، 2024)

إن هدف تحقيق السيولة الملائمة وتحقيق الربح الملائم هدفان متعارضان نسبيا، حيث يسعى المدير المالي إلى الحصول على الربح من توظيف الأموال واستثمارها، لكنه في الوقت نفسه يجب ألا يغفل عن هدف السيولة. أذ من المعروف أن سيولة الأصل تتناسب عكسيا مع ربحته، فالنقد الجاهز وفي خزانة المؤسسة يعد أصلا في منتهى السيولة لكنه عقيم بمعنى أنه لا يحقق أي ربح، وتترج سيولة الأصل تنازليا ابتعادا عن النقد الجاهز من حيث السيولة، مثل لوازم المدينة التي تعد أصولا أقل سيولة لكنها قد تحقق أرباحا من جهة الربح، فهناك مصلحة اقتصادية كبيرة للمؤسسة في زيادة حجم عملياتها من خلال شراء بضائع أو مواد خام لتخزينها في أوقات الحاجة إليها أو لأغراض المضاربة.

هكذا فإن دوافع الربح قد يغري المؤسسة بزيادة استثماراتها في هذه الأصول، لكنها لا تستطيع التماهي في ذلك لأن هناك حدودا لا ينبغي تجاوزها، إذ إن كيانها المالي وقدرتها على السداد قد يتأثران بذلك، لأن زيادة الاستثمارات قد ترفع من حجم الالتزامات الواقعة عليها وتجمد جزءا من أموالها في موجودات غير سائلة أو ذات سيولة متدنية.

تهدف الإدارة المالية في المؤسسة إلى الاحتفاظ بقدر مناسب من النقدية بشكل مدروس مسبقاً لأغراض النشاط التجاري، وعند تحديد رأس المال العامل فإنه يجب دراسة عملية الموازنة بين السيولة النقدية والمخاطرة من جهة، وبين الربحية من جهة أخرى، وذلك من أجل التوصل إلى المستوى الذي يمكن أن يحدث مقداراً مناسباً من صافي رأس المال العامل بما يحقق مستوى مقبولاً من الربحية ويحد من المخاطرة في المؤسسة. والمقصود بالمخاطرة هنا هو حجم الضرر الذي قد ينشأ نتيجة التعرض للعسر المالي أو عدم توفير النقدية اللازمة.

من هنا فإن الإدارة المالية في المؤسسة تواجه مشكلة الموازنة بين عوامل الربح والسيولة، ولا توجد معادلة ثابتة لتحقيق هذا التوازن، لذلك فإن تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة يعتمد بدرجة كبيرة على مهارة المدير المالي في توجيه الاستثمارات واستغلال فوائض الأموال وتوظيفها بالشكل الأمثل، دون المساس بسمعة المؤسسة أو تجميد أموالها في أصول لا ضرورة لها. (الرحمن، 2016، صفحة 76)

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، تم التطرق إلى الجوانب النظرية المرتبطة بكل من السيولة والربحية في المؤسسات المالية، باعتبارهما من أهم المؤشرات التي تعكس كفاءة الأداء المالي وقدرة المؤسسة على الاستمرار والنمو.

فقد تبين أن السيولة تمثل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، وأن إدارتها بكفاءة تساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتقادي مخاطر التعثر، كما تم استعراض أهم مؤشرات مثل نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة السيولة الجاهزة، والتي تستخدم لتقييم الوضع المالي قصير الأجل. في المقابل، تم إبراز أن الربحية تعكس مدى كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها لتحقيق عوائد مالية، حيث تم التطرق إلى أهم مؤشرات مثل معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وهامش الربح، إضافة إلى العوامل المؤثرة عليها.

عليه، فإن تحقيق التوازن الأمثل بين السيولة والربحية يمثل عاملا حاسما في ضمان استمرارية المؤسسة المالية لتحقيق أهدافها، وهو ما يستدعي الانتقال إلى الجانب التطبيقي لدراسة هذه العلاقة ميدانيا وتحليلها على مستوى مؤسسة محل الدراسة.

**الفصل الثاني : دراسة
تحليلية لدور السيولة في
تحقيق ربحية الشركة
الجزائرية للتأمين خلال
الفترة 2015-2024**

تمهيد:

تعد الموازنة الدقيقة بين الحفاظ على مستويات سيولة كافية وتحقيق معدلات ربحية متنامية أحد أكبر التحديات المالية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية الحديثة، ولا سيما شركات التأمين التي تتسم طبيعة نشاطها بالتعامل مع مخاطر طارئة وتعهدات مالية فورية تجاه المؤمن لهم. وبناء على ما سبق في الإطار المفهوم والنظري للدراسة، يبرز هذا الفصل كجانب تطبيقي وتحليلي يسعى إلى إسقاط تلك الأسس النظرية على واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية. إن الهدف الأساسي من هذا الفصل هو تقديم دراسة تحليلية لدور السيولة بمختلف مؤشراتها في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) على مدار عقد من الزمن يمتد من سنة 2015 إلى غاية 2024. وتكتسي هذه الفترة أهمية بالغة نظرا لما شهدته من تقلبات اقتصادية وظروف استثنائية أثرت بشكل مباشر على الهياكل المالية لشركات التأمين.

من أجل تغطية هذه الدراسة، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف وتطور ميزانيات الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) (2024-2015)

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية والقياسية لأثر السيولة على ربحية الشركة (2024-2015)

المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وتطور ميزانيتها (2024-2015)

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، وعرض عام لوكالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع ولاية ميلة محل الدراسة

المطلب الأول: لمحة عن الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

تأسست الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT تكريسا لمبدأ التخصص الذي كان منتهيا في فترة السبعينات والثمانينات، وسوف يتم تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من خلال التعرف على نشأتها، تطورها، مهامها، مواردها البشرية وهيكلها التنظيمي.

أولاً: نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

لقد ظهرت الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT في ظل محيط يتميز باحتكار الدولة لنشاط التأمين وتخصص شركات التأمين، فقد تأسست في 30 أبريل 1985 بموجب المرسوم رقم 82-85، وذلك بعد إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، هذه الأخيرة التي كانت متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية والنقل، ونظرا لأهمية نسبة رقم أعمال تأمين النقل بالمقارنة مع رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين تم توليد هذه الشركة عن الشركة الجزائرية للتأمين CAAR، وقد كانت عند إنشائها بالشركة الجزائرية لتأمينات النقل، لتتخصص بذلك في أخطار النقل سواء تعلق ذلك بالنقل البري، البحري أو الجوي.

ومع بداية الإصلاحات والانتقال إلى مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية في إطار السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق تحولت الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من شركة عمومية إلى شركة اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA) وذلك في أكتوبر 1989، ونتيجة لهذا التوجه نحو الاستقلال الذاتي في تسيير الشركة قررت الجمعية العامة للمساهمين في 24 ديسمبر 1989 إلغاء تخصصها في تأمينات النقل لتوسع بذلك من محافظتها التقنية لتشمل جملة من فروع التأمين الأخرى المتمثلة فيما يلي:

- تأمين الأخطار الصناعية كالتأمين ضد الحريق
- تأمين الأخطار البسيطة كتأمين السيارات.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

نتيجة لهذا التحول في نشاط الشركة قام مسؤولها بتعديل اسمها حيث أصبحت تسمى بالشركة الجزائرية للتأمينات بدلا من الشركة الجزائرية لتأمين النقل.

مع إلغاء مبدأ تخصص شركات التأمين سواء بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT أو باقي الشركات الفاعلة بدأت تظهر المنافسة بينها مع البقاء دائما في ظل احتكار الدولة لنشاط التأمين إلى أن جاء عام 1995 وبموجب الأمر 07/95 الذي ألغى مبدأ احتكار الدولة لنشاط التأمين وفتح السوق الوطني أمام المتعاملين الخواص المحليين أو الأجانب، الأمر الذي أدى بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT إلى إعادة تنظيمها محاولة منها للتكيف والتأقلم لممارسة الأخطار الجديدة ومواجهة الوضع الجديد.

تعرض الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT حاليا مجموعة منتجاتها التأمينية من أجل تغطية الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها زبائنهم (أشخاص طبيعيين أو معنويين) سواء في ممتلكاتهم أو في حياتهم الاجتماعية أو المهنية وهي تسعى من أجل ذلك لخلق توافق بين المنتجات التي تعرضها والرغبات والتطلعات المحتملة لزبائنهم، وقد ساهمت الشركة برأس مال يقدر 6.000.000 دج في 1985، وانتقلت إلى 10.000.000 دج سنة 1992، ليصل حاليا إلى 22.000.000 دج.

تحتوي الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT على 08 وحدات متواجدة عبر التراب الوطني على النحو التالي:

- ثلاث وحدات في الجزائر (الجزائر العاصمة، حيدرة، الحراش)،
- وحدة في عنابة
- وحدة في قسنطينة،
- وحدة في سطيف،
- وحدة في وهران،
- وحدة في غرداية.

ثانيا : مهام الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ومواردها البشرية

سيتم التطرق إلى أهم مهام الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وحوصلة لمواردها البشرية فيما يلي:

1/ مهام الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT:

بصفة عامة تتمثل مهامها فيما يلي:

- التأمين من الأخطار وتعويض الزبائن في حالة وقوع الخط.
- تشغيل المدخرات اللازمة لتمويل التطور الاقتصادي الوطني.
- المساهمة في تطور النظام المالي بصفة خاصة والاقتصادي بصفة عامة.
- تمويل المشاريع الائتمانية.

ولتحقيق هذه النشاطات يتطلب من المؤسسة الأخذ بالتوجيهات التالية:

- الكفاءة والفعالية في تسيير العقود.
- إمكانية الرفع والتحكم في التوازن المالي.
- التحسين المستمر لنوعية الخدمات المقدمة للزبائن، خاصة استعمال التكنولوجيا الجديدة للمعلومات.
- تحسين وتحديث وتسيير الموارد البشرية.

2/ الموارد البشرية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT:

مع أول سنة لمباشرة نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT كان عدد عمالها حوالي 300 عامل ليصل في نهاية 2019 إلى 1681 عامل مع تحسن ملحوظ في نسبة ومستوى التأطير.

إن الزيادة المعتبرة في كم ونوع عمال الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT سنويا راجعة لاستراتيجيتها المنتهجة فيما يخص التوظيف والتكوين خاصة بعد إلغاء مبدأ التخصص، وممارسة الشركة لفروع تأمين جديدة هذا من جهة، ونظرا لتوسع شبكتها التجارية سواء المباشرة أو غير المباشرة من جهة أخرى، ونظرا لأهمية العنصر البشري في الشركة، كونت مديرية مركزية مكلفة بالموارد البشرية وتكوينها،

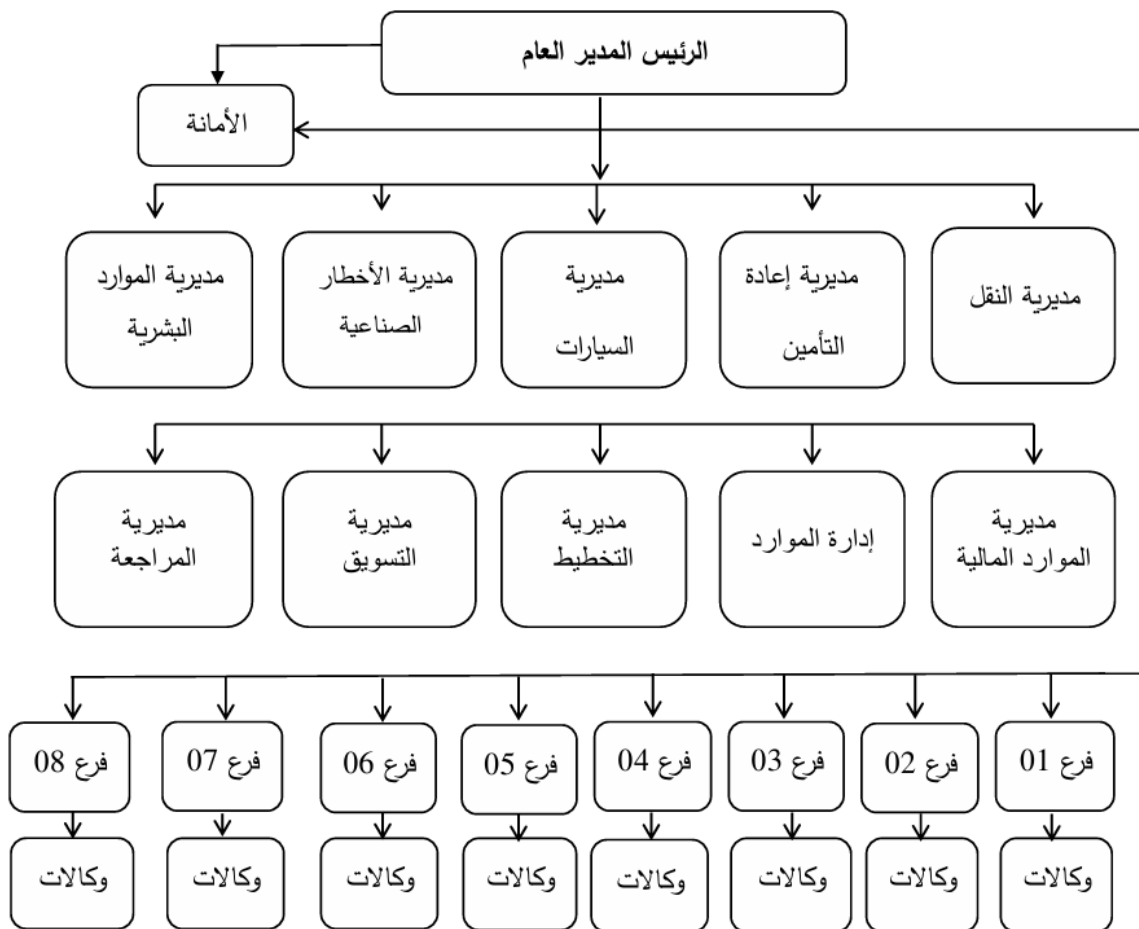
حيث تسهر هذه المديرية على ما يلي:

- توظيف كفاءات مطابقة للمواصفات المهنية المحددة
- تكوين ورسكلة الموظفين لمسايرة تطور الأنشطة ونمو الشركة
- التكفل بالمتربصين والسهر على إمدادهم بالوثائق اللازمة لإعداد بحوثهم.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

قامت الشركة الجزائرية للتأمينات بإعادة هيكلها التنظيمي فوجد أن الوظائف التقليدية للشركة قد استكملت بوظائف جديدة مثل: التسويق، والمراجعة، والتخطيط، والإعلام الآلي، والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

الشكل 01-02: يمثل الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT



المصدر: من اعداد الطالبين اعتماد على الوثائق المقدمة من الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

المطلب الثاني: عرض عام لوكالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة

في هذا الجزء سنحاول التركيز على وكالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع ميلة التي هي محل الدراسة، حيث تطرقنا إلى تقديم الوكالة وهيكلها التنظيمي، والعلاقات المختلفة للوكالة.

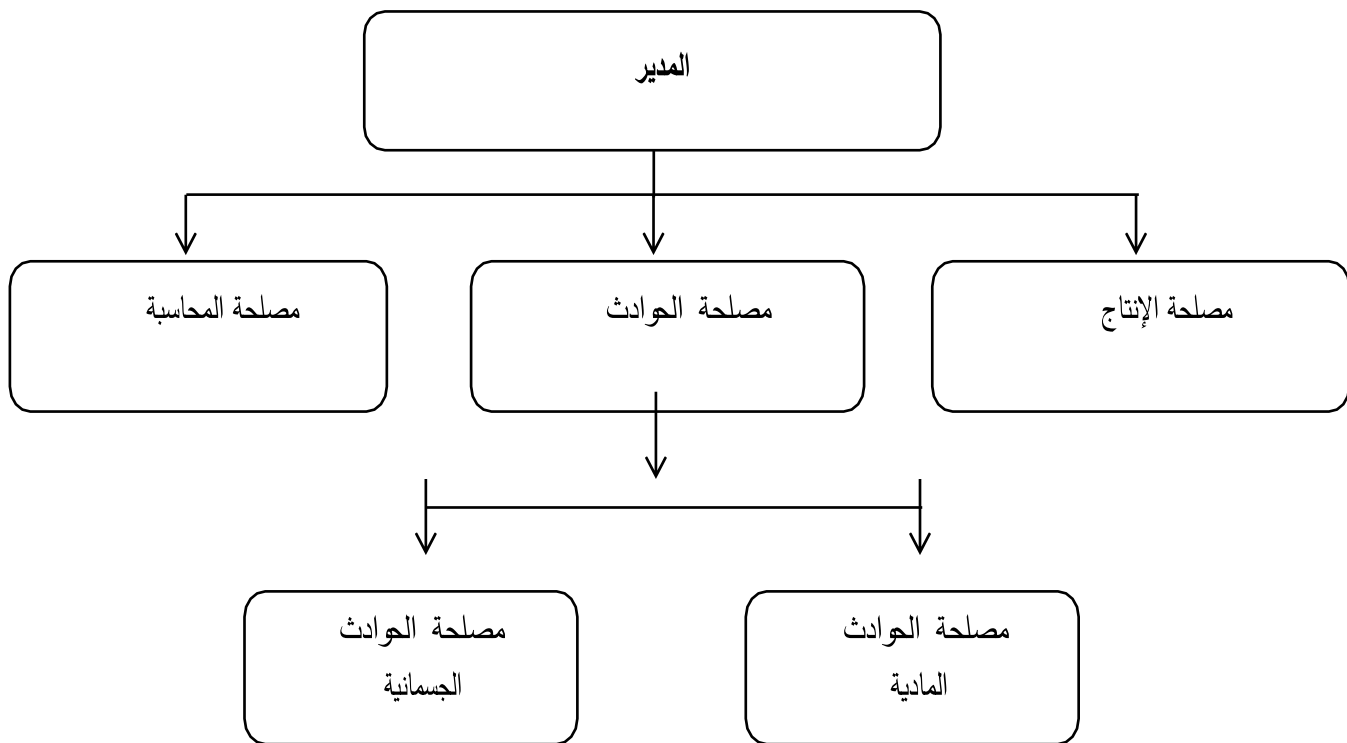
أولاً: التعريف بوكالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع ولاية ميلة

هي عبارة عن مؤسسة اقتصادية تلعب دورها في التأمين المباشر مع الزبائن، وتعتبر هذه الوكالة وحدة من بين وكالات متفرعة من المديرية الجهوية بقسنطينة، تأسست في 22 فيفري 2004، ورمزها التجاري 314.

يقع مقر الوكالة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع ميلة في دائرة ميلة، ولاية ميلة في شارع نوار بن قارة، إذ تحتل موقعا هاما نظرا لما يجاورها من مؤسسات اقتصادية هامة عمومية وخاصة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي

الشكل 02-02: الهيكل التنظيمي للوكالة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع ميلة



المصدر: من اعداد الطالبين اعتماد على الوثائق المقدمة من الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

1. **المدير:** هو المسؤول الرئيسي والمشرف على تسيير الوكالة داخليا وخارجيا، يتولى كل الشؤون الإدارية ويقوم باتخاذ القرارات، ويقوم بإصدار التعليمات والأوامر للعمال، يتلقى هذا الأخير أوامره من المدير الجهوي (قسنطينة)، وله مجموعة من المهام والمتمثلة:

- مراقبة جميع أعمال المصالح

• مراقبة الموظفين داخل الوكالة

• المصادقة على جميع الأعمال

• عرض الخدمات

2. **مصلحة الإنتاج:** هي مصلحة تقنية تعتبر العمود الفقري للوكالة، تعد المصدر الرئيسي لدخول الأموال عن طريق عقود التأمين المختلفة ومن أهم ما يؤمن عليه: تأمين السيارات، تأمين الأخطار الصناعية والتجارية، تأمين النقل، تأمين البنائات... الخ.

3. **مصلحة التعويضات والمنازعات (الحوادث):** وتضم الحوادث المادية والجسمانية.

أ/ **الحوادث المادية:** ويعني هذا القسم بالحوادث التي تحدث من جراء حوادث المرور، حوادث البناء وغيرها أو الحوادث المختلفة ومن أهمها:

• معاينة المعلومات المبلغ عنها، حول الحوادث والأخطار الواقعة فإذا كان الخطأ من طرف المؤمن لدى الوكالة تقوم بتعويض الطرف الآخر، وإذا كان العكس تقوم بتعويض المؤمن له ثم تتصل بالشركة المؤمنة للطرف المسئول عن الحادث.

• تحديد ملفات لتسجيل التصريحات المبلغ عنها

• تحديد نسبة التعويض عن طريق الخبير

• تعويض المؤمن له بالمبلغ المستحق المحدد من طرف الخبير

ب/ **الحوادث الجسمانية:** ويهتم هذا القسم بالحوادث التي تخلف جرحى أو قتلى أو ضحايا أصيبوا بجروح مهما كان نوعها، أو أي حالات أخرى (جسمانية)، وهنا يقوم هذا القسم بما يلي:

• دراسة ملف الحادث واستدعاء الضحايا أو أقربائهم.

• القيام بتحديد نسبة العجز بكل أنواعه، وهذا طبعا بناء على تقرير الطبيب الشرعي وعلى أساسه تحدد قيمة التعويض.

4. **مصلحة المحاسبة والمالية:** من المهم أن تكون للمؤسسة مصلحة محاسبية لضبط حساباتها وضمان التوازن لها، وأي وكالة تأمين ككل وكالة هي بحاجة إلى محاسبة، حيث أن محاسبة التأمين هي محاسبة خاصة، لأن معظم الحسابات التي تضبطها هي عبارة عن عمليات مالية وليس لديها ميزانية، ومن مهامها:

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

- إصدار الشيكات الخاصة بالتعويض

- ضبط العمليات اليومية

- تسديد وتسوية المستحقات التي عليها.

وبما أن الوكالة عبارة عن مؤسسة اقتصادية، فلا بد من وجود علاقات داخلية -وأخرى خارجية- للوكالة، وتتمثل هذه العلاقات فيما يلي:

- **العلاقة بين المحاسبة ومصلحة الإنتاج:** تتمثل العلاقة بين هاتين المصلحتين في تحويل العقود المبرمة بشتى أنواعها من الزبائن خلال اليوم (نسخة من العقود) من طرف مصلحة الإنتاج إلى مصلحة المحاسبة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتسجيلها وتقييدها بالدفاتر المحاسبية.

- **العلاقة بين المحاسبة ومصلحة الحوادث:** تتمثل العلاقة الأساسية بين هاتين المصلحتين في تحويل ملفات التعويض الواجب دفعها للمؤمنين لهم من طرف مصلحة الحوادث إلى مصلحة المحاسبة، وتشمل هذه الملفات أمر بالتسديد حيث تقوم هذه الأخيرة بتحويل الملفات إلى قيود محاسبية في دفاتر المحاسبة، وفي حالة وجود أي خطأ يرجع الملف إلى مصلحة الحوادث للنظر فيه.

المطلب الثالث: تطور ميزانية الشركة الجزائرية للتأمين CAAT خلال الفترة (2015-2024)

يمثل التطور الهيكلي لميزانية الشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) خلال الفترة (2015-2024) مرآة عاكسة لمدى كفاءة سياستها المالية وتشغيلها الاستثماري عبر عقد كامل. ومن خلال رصد التغيرات الكمية والنوعية لبنود الأصول والخصوم خلال هذه المدة، يمكننا الوقوف على معالم الاستقرار المالي للشركة وقدرتها على مواجهة الالتزامات الفنية والطارئة.

في هذا المطلب نبرز تطور ميزانيات الشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) خلال الفترة (2015-2024) كما يلي:

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2015-2024

أولاً: عرض عناصر ميزانية شركة التأمين CAAT

الجدول رقم (01-02): تطور عناصر أصول الميزانية لشركة الجزائرية للتأمين CAAT خلال الفترة (2015-2024)

(الوحدة: آلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حصة المعدين (في الاحتياطيات)	34,092,368	38,206,128	35,420,919	36,155,758	43,142,398	41,805,420	31,215,198	33,186,183	34,120,850	35,214,560
الاستثمارات المالية	29,054,176	27,105,744	29,757,949	31,543,349	34,032,094	36,694,483	36,840,432	38,879,531	40,560,700	42,150,300
التثبيات المادية والمعنوية	6,029,287	6,423,551	6,104,748	6,160,056	7,820,115	8,150,224	6,441,833	6,423,944	6,512,400	6,580,240
القيم المنقولة	11,594,773	13,017,733	12,012,392	11,970,235	11,105,733	12,414,242	12,985,742	14,561,288	15,120,600	15,840,320
التوظيفات المالية	23,673,463	25,123,546	29,757,949	31,543,349	34,032,094	36,694,483	26,116,408	28,142,398	29,150,400	30,420,150
الخزينة	16,468,308	18,342,109	17,303,779	18,025,467	19,540,665	22,352,110	19,531,102	21,284,334	22,480,900	23,150,600
مجموع الأصول	120,912,375	128,218,811	130,357,736	135,398,214	149,673,099	158,110,962	133,130,715	153,356,170	147,945,850	153,356,170

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات شركة الجزائرية للتأمينات CAAT للفترة (2015-2024)

تحليل جانب الأصول:

من خلال الجدول رقم (01-02) الذي يبين تطور عناصر الأصول لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة خلال الفترة (2024-2015) مقومة بالدينار الجزائري، يلاحظ ما يلي:

إجمالي الأصول شهد نموا مستمرا حيث انتقل من 120,912,375 ألف دج في بداية الفترة ليصل إلى 153,356,170 ألف دج في نهايتها. هذا التطور يعكس استراتيجية توسعية واضحة اعتمدت على تدعيم الاستثمارات المالية التي قفزت من 29,054,176 ألف دج إلى 42,150,300 ألف دج، وذلك بهدف خلق مصادر دخل بديلة تعوض التراجع الملاحظ في هوامش الربحية الفنية نتيجة الظروف الاقتصادية المتقلبة.

كما يظهر تأثر الميزانية بشكل مباشر بالعوامل الاستثنائية، حيث سجلت حصة معيدي التأمين في الاحتياطات ذروتها سنة 2020 بقيمة 41,805,420 ألف دج وهو ما يفسر بتبعات جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى ركود تجاري وتضخم في المطالبات التقديرية، مما دفع الشركة للاعتماد بشكل أكبر على الإسناد الدولي. ومع انحسار الأزمة، اتجهت الشركة نحو تطهير ميزانيتها من خلال تسوية الوضعيات العالقة، وهو ما أدى لانخفاض هذا البند إلى 35,214,560 ألف دج سنة 2024، تماشيا مع سياسة التخلص من الديون غير النشطة وتحسين جودة الأصول.

فيما يخص الجانب النقدي، حافظت الخزينة على مستويات سيولة مرتفعة بلغت 23,150,600 ألف دج في نهاية فترة الدراسة. هذا التراكم النقدي لم يكن عفوي، بل كان ضرورة ادارية لمواجهة الالتزام بتسريع دفع التعويضات المتراكمة ما بعد الجائحة، حيث تسببت هذه التدفقات النقدية الخارجة في تآكل الأرباح الصافية لتتخفّض من ذروتها في 2021 إلى 838,818 ألف دج في 2024. إن هذا التباين بين نمو الأصول وانخفاض الربحية يؤكد أن الشركة انتهجت تكتيك يضحى بالنتائج المالية الفورية مقابل ضمان الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم وتطهير مركزها المالي، مما يعزز ملاءتها وقدرتها التنافسية المستقبلية في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2015-2024

الجدول رقم (02-02): تطور عناصر خصوم الميزانية لشركة الجزائرية للتأمين CAAT خلال الفترة (2015-2024)

(الوحدة: آلاف الدينار الجزائري)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	الخصوم
35,840,150	33,560,420	31,760,240	29,566,350	27,444,970	25,842,167	24,593,095	22,778,628	21,242,558	19,860,453	رأس المال الاجتماعي
19,450,200	18,120,500	17,280,000	16,450,000	15,994,833	15,019,112	13,879,173	12,467,698	12,467,698	13,217,092	مخصصات الحوادث (تحت التسوية)
84,714,987	83,329,930	89,400,850	74,564,365	99,756,079	94,229,198	84,575,100	82,157,612	82,157,612	74,926,120	مخصصات الأقساط والالتزامات الأخرى
13,350,833	12,935,000	14,915,080	12,550,000	14,915,080	14,582,622	12,350,846	12,350,943	12,350,943	12,908,710	لديون والخصوم الأخرى
153,356,170	147,945,850	153,356,170	133,130,715	158,110,962	149,673,099	135,398,214	128,218,811	128,218,811	120,912,375	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT للفترة (2015-2024)

تحليل جانب الخصوم:

من خلال الجدول رقم (02-02) الذي يبين تطور عناصر الخصوم لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة خلال الفترة (2024-2015) مقومة بالدينار الجزائري يلاحظ ما يلي:

أن إجمالي الخصوم شهد ارتفاعا من 120,912,375 ألف دج ليصل إلى 153,356,170 ألف دج في نهاية الفترة. هذا التطور يعكس نموا في الالتزامات والموارد المالية للشركة، ويمكن تحليل أسبابه وفقا لما يلي:

شهد بند رأس المال الاجتماعي نموا مستمرا حيث انتقل من 19,860,453 ألف دج سنة 2015 ليصل إلى 35,840,150 ألف دج سنة 2024. ويعود السبب الإداري هنا إلى رغبة الشركة في تعزيز قاعدتها الرأسمالية وملاءتها المالية لمواجهة التحديات الاقتصادية، وهو ما يفسر قدرة الشركة على رفع إجمالي أصولها وضمان مركز تنافسي قوي رغم تراجع الربحية الصافية في السنوات الأخيرة.

فيما يخص مخصصات الحوادث (تحت التسوية)، فقد ارتفعت من 13,217,092 ألف دج سنة 2015 لتصل إلى 19,450,200 ألف دج سنة 2024. ويرجع السبب التجاري والفني لهذا الارتفاع إلى زيادة حجم المطالبات والتعويضات، خاصة في الفترة التي تلت جائحة كوفيد-19، حيث اضطرت الشركة لرفع هذه المخصصات لمواجهة وتيرة تسريع دفع التعويضات المتراكمة وتطهير الميزانية من الالتزامات التقنية القديمة.

أما مخصصات الأقساط والالتزامات الأخرى، فقد سجلت أعلى مستوياتها سنة 2020 بقيمة 99,756,079 ألف دج، قبل أن تستقر عند 84,714,987 ألف دج سنة 2024. هذا التضخم في سنة 2020 يرتبط مباشرة بظروف الركود الاقتصادي الناجم عن الجائحة، مما تطلب رصد مخصصات فنية ضخمة لتغطية الأخطار القائمة، بينما يعكس انخفاضها لاحقا نجاح الشركة في تطهير الميزانية وشطب الديون المعدومة وتسوية المركز المالي تجاه معيدي التأمين.

يتبين من استقرار الديون والخصوم الأخرى حول 13.3 مليون دج في نهاية الفترة أن الشركة حافظت على توازنها المالي. إن هذا التوسع في جانب الخصوم، خاصة المخصصات، كان هو السبب المباشر في ابتلاع الأرباح الصافية التي انخفضت إلى 838,818 ألف دج سنة 2024، حيث وجهت الشركة الجزء الأكبر من مواردها للوفاء بالالتزامات التقنية بدلا من تحويلها إلى أرباح صافية، وهو تكتيك يهدف لضمان الملاءة المالية طويلة الأجل على حساب الربحية قصيرة الأجل.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

ثانيا: اعداد الميزانيات المختصرة (2024-2015)

الجدول رقم (03-02): يوضح الميزانية المالية المختصرة لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT 2015-
(الوحدة: آلاف الدينار الجزائري) 2024

اجمالي الميزانية	خصوم أخرى (مخصصات أقساط + ديون)	الخصوم المتداولة (تعويضات مستحقة)	الموارد الثابتة (رأس المال+احتياطات فنية)	الأصول المتداولة (شاملة لكل السيولة)	الأصول الثابتة (الاستثمارات)	
120,912,375	87,834,830	13,217,092	19,860,453	91,858,199	29,054,176	2015
128,218,811	94,508,555	12,467,698	21,242,558	98,686,008	29,532,803	2016
130,357,736	94,863,702	12,715,406	22,778,628	100,574,422	29,783,314	2017
135,398,214	96,925,946	13,879,173	24,593,095	103,854,865	31,543,349	2018
149,673,099	108,811,820	15,019,112	25,842,167	115,640,005	34,032,094	2019
158,110,962	114,671,159	15,994,833	27,444,970	121,416,479	36,694,483	2020
133,130,715	87,114,365	16,450,000	29,566,350	94,588,793	38,541,922	2021
153,356,170	104,315,930	17,280,000	31,760,240	112,105,730	41,250,440	2022
147,945,850	96,264,930	18,120,500	33,560,420	104,065,700	43,880,150	2023
153,356,170	98,065,820	19,450,200	35,840,150	106,805,950	46,550,220	2024

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT للفترة (2024-2015)

من خلال الجدول رقم (03-02) الذي يمثل تطور عناصر الميزانية المختصرة لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة خلال الفترة (2024-2015) مقومة بالدينار الجزائري يلاحظ ما يلي:

1. جانب الأصول:

شهدت الأصول تطورا مستمرا طيلة فترة الدراسة، حيث انتقلت من 101,245,600 ألف دج سنة 2015 لتصل إلى ذروتها سنة 2020 بقيمة 132,450,800 ألف دج. ويمكن تقسيم هذا التطور إلى مرحلتين:

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

المرحلة الأولى (2015-2020): ارتفعت الأصول المتداولة من 91,858,199 ألف دج إلى 121,416,479 ألف دج. ويعود السبب الخارجي لهذا الارتفاع في سنة 2020 تحديدا إلى جائحة كوفيد-19، حيث أدى الحجر الصحي والركود الاقتصادي إلى تعطل جباية الأقساط، مما تسبب في تضخم حسابات الذمم المدينة وبقاء الحقوق محبوسة لدى الزبائن والوكلاء الذين توقفت أنشطتهم التجارية.

المرحلة الثانية (2021-2024): شهدت تراجعا فنيا حيث انخفضت الأصول المتداولة إلى 95,680,400 ألف دج سنة 2021 ثم استقرت عند 106,805,980 ألف دج سنة 2024. ويرجع السبب إلى قيام الشركة بعملية تطهير الميزانية بعد التعافي من الجائحة، حيث تم شطب الديون المعدومة الناتجة عن إفلاس بعض المؤسسات اقتصاديا، وتحويل الفوائض النقدية من أرصدة بنكية عاطلة إلى استثمارات مالية منتجة.

2. جانب الخصوم:

شهدت الخصوم المتداولة (الالتزامات قصيرة الأجل) تذبذبا واضحا تأثرا بالظروف العامة للبلاد:

فترة الاستقرار (2015-2019): تراوحت الخصوم المتداولة بين 13,217,092 ألف دج و20,794,586 ألف دج. ويعود السبب التجاري لهذا التطور إلى توسع المحفظة التأمينية للشركة في ولاية ميلة والوطن، مما استوجب رفع المخصصات التقنية لمواجهة الأخطار المؤمنة.

فترة الأزمة والتعافي (2020-2024): بلغت الخصوم المتداولة 15,994,833 ألف دج سنة 2020 لتصل إلى 19,450,200 ألف دج سنة 2024. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بـ الضغوط الاقتصادية والسياسية التي فرضت على شركات التأمين تسريع وتيرة دفع التعويضات للمتضررين من الجائحة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف إعادة التأمين دوليا نتيجة الأزمات السياسية العالمية، مما زاد من ديون الشركة تجاه معيدي التأمين الأجانب.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السيولة على ربحية الشركة (2015-2024)

يسعى هذا المبحث إلى الانتقال من الوصف الكمي للعناصر المالية إلى التحليل الإحصائي، من خلال اختبار طبيعة وقوة العلاقة بين مؤشرات السيولة كمتغيرات مستقلة ومعدلات الربحية كمتغيرات تابعة، وذلك بالاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي (SPSS) لاستقراء البيانات المالية واستخراج النتائج التي تعكس واقع التوازن المالي للشركة خلال العقد الأخير.

المطلب الأول: تطور مؤشرات السيولة للشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2015-2024

سنقوم في هذا المطلب بحساب مؤشرات السيولة ورأس المال العامل التالية:

أولاً: حساب رأس مال العامل الإجمالي

1. من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الإجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدامات الثابتة

2. من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة - الموارد المتداولة

الجدول رقم 02-04: تطور رأس المال العامل من أعلى الميزانية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
ميلة للفترة (2024-2015)

السنة	الموارد الدائمة (1)	الاستخدامات الثابتة (2)	رأس المال العامل (1 - 2)
2015	107,695,283	29,054,176	78,641,107
2016	115,751,113	29,532,803	86,218,310
2017	117,642,330	29,783,314	87,859,016
2018	121,519,041	31,543,349	89,975,692
2019	134,653,987	34,032,094	100,621,893
2020	142,116,129	36,694,483	105,421,646

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

78,138,793	38,541,922	116,680,715	2021
94,825,730	41,250,440	136,076,170	2022
85,945,200	43,880,150	129,825,350	2023
87,355,780	46,550,220	133,906,000	2024

المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على الجدول رقم (02-03) المتعلق بالميزانية المختصرة جانب الأصول والخصوم

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

توضح المؤشرات المالية أن رأس المال العامل المحسوب من أعلى الميزانية للشركة الجزائرية للتأمينات حافظ على مستويات موجبة طيلة الفترة (2024-2015). حيث شهدت المرحلة الأولى (2020-2015) نموا انتقل فيه المؤشر من 78,641,107 ألف دج ليصل إلى ذروته التاريخية بقيمة 105,421,646 ألف دج، ويعود هذا الفائض إلى سبب تمويلي وإداري يعكس نجاح الإدارة في تدعيم مواردها الدائمة عبر الرفع المتكرر لرأس المال واحتجاز الأرباح، مما سمح بتغطية الاستخدامات الثابتة بالكامل وتحقيق هامش أمان مريح جدا وجه لتمويل النشاط التقني وتوسيع المحفظة الاستثمارية دون مخاطر سيولة بالمقابل، سجل المؤشر تراجعاً فنياً مؤقتاً في عام 2021 لينخفض إلى 78,138,793 ألف دج، هو هبوط يعود لسبب فني وتجاري ارتبط بعمليات تطهير الميزانية وتسوية تعويضات كبرى لحملة الوثائق، قبل أن يعاود الاستقرار والنضج في عامي 2023 و2024 عند حدود 87,355,780 ألف دج. هذا التذبذب الهيكلي يبرز مرونة الشركة العالية في الموازنة بين التوسع الاستثماري والحفاظ على قاعدة رأسمالية صلبة، مؤكداً أن الانخفاض كان استجابة مرنة للوفاء بالالتزامات الفنية الطارئة وإعادة الهيكلة، وليس ناتجا عن أي تدهور في الملاءة المالية للمؤسسة.

الجدول رقم 02-05: جدول يوضح تطور رأس المال العامل من أسفل الميزانية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة للفترة (2024-2015)

السنة	الأصول المتداولة (1)	الخصوم المتداولة (2)	رأس المال العامل (1 - 2)
2015	91,858,199	13,217,092	78,641,107

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة
2024-2015

86,218,310	12,467,698	98,686,008	2016
87,859,016	12,715,406	100,574,422	2017
89,975,692	13,879,173	103,854,865	2018
100,621,893	15,019,112	115,640,005	2019
105,421,646	15,994,833	121,416,479	2020
78,138,793	16,450,000	94,588,793	2021
94,825,730	17,280,000	112,105,730	2022
85,945,200	18,120,500	104,065,700	2023
87,355,780	19,450,200	106,805,950	2024

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (02-03) المتعلق بالميزانية المختصرة جانب الأصول والخصوم

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

شهدت الفترة بين 2015 و2020 نموا مطردا في رأس المال العامل الذي انتقل من 78,641,107 ألف دج ليصل إلى ذروته التاريخية بقيمة 105,421,646 ألف دج، وهو تطور إيجابي يعكس نجاح الشركة في تدعيم مواردها الدائمة من خلال الرفع المتكرر لرأس المال واحتجاز الأرباح السنوية، مما مكنها من تغطية استخداماتها الثابتة بالكامل مع تحقيق فائض ضخم يضمن هامش أمان مريحا جدا لتمويل نشاطها التقني وتوسيع محفظتها الاستثمارية دون مخاطر.

شهدت المؤشرات المالية تراجعا فنيا في عام 2021 حيث انخفض المؤشر إلى 78,138,793 ألف دج نتيجة عمليات تطهير الميزانية وتسوية تعويضات كبرى، ليعاود الاستقرار والنضج في عامي 2023 و2024 عند حدود 87,355,780 ألف دج، وهذا التذبذب يبرز مرونة الشركة في الموازنة بين التوسع في الأصول الاستثمارية وبين الحفاظ على قاعدة رأس مالية صلبة، مما يؤكد أن أي انخفاض في المؤشر كان موجها للوفاء بالالتزامات أو إعادة الهيكلة وليس ناتجا عن تدهور في الملاءة المالية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة
2024-2015

الجدول رقم 02-06: تطور احتياجات رأس المال العامل للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة
للفترة (2024-2015)

السنة	الأصول المتداولة (خارج الخزينة)	الخصوم المتداولة (خارج الخزينة)	احتياجات رأس المال العامل (BFR)
2015	76,541,200	13,217,092	63,324,108
2016	82,450,110	12,467,698	69,982,412
2017	84,120,550	12,715,406	71,405,144
2018	86,950,440	13,879,173	73,071,267
2019	96,840,300	15,019,112	81,821,188
2020	102,550,600	15,994,833	86,555,767
2021	79,230,400	16,450,000	62,780,400
2022	94,150,220	17,280,000	76,870,220
2023	87,220,150	18,120,500	69,099,650
2024	89,410,330	19,450,200	69,960,130

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (02-03) المتعلق بالميزانية المختصرة جانب الأصول
والخصوم

من خلال هذا الجدول أعلاه الذي يوضح تطور الاحتياجات لرأس المال العامل للشركة الجزائرية
للتأمينات CAAT:

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل حافظت على قيم موجبة طيلة سنوات الدراسة، حيث ارتفعت
من 63,324,108 ألف دج في 2015 لتصل إلى ذروتها بـ 86,555,767 ألف دج في 2020، ويرجع
هذا التطور إلى النمو القوي في رقم أعمال الشركة وتوسع محفظة عقودها، مما أدى إلى زيادة حجم
الديون المستحقة لها لدى الزبائن وشركاء إعادة التأمين.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة
2024-2015

شهد المؤشر تراجعاً فنياً ملحوظاً في عام 2021 ليصل إلى 62,780,400 ألف دج، وهو ما يفسره نجاح الشركة في عملية تطهير الميزانية وتحصيل الديون العالقة، مما قلص من حجم الأموال المحبوسة في دورة الاستغلال، ليعاود الاستقرار في عام 2024 عند 69,960,130 ألف دج نتيجة التوازن بين حقوق الشركة والتزاماتها قصيرة الأجل.

الجدول رقم 02-07: تطور الخزينة لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة للفترة (2024-2015)

السنة	رأس المال العامل (FRNG) (1)	احتياجات رأس المال العامل (2) (BFR)	الخزينة الصافية (1) - (2)
2015	78,641,107	63,324,108	15,316,999
2016	86,218,310	69,982,412	16,235,898
2017	87,859,016	71,405,144	16,453,872
2018	89,975,692	73,071,267	16,904,425
2019	100,621,893	81,821,188	18,799,705
2020	105,421,646	86,555,767	18,865,879
2021	78,138,793	62,780,400	15,358,393
2022	94,825,730	76,870,220	17,955,510
2023	85,945,200	69,099,650	16,845,550
2024	87,355,780	69,960,130	17,395,650

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدولين رقم (02-05) (02-06) المتعلق بتطور رأس المال العامل وتطور الاحتياجات في رأس المال العامل.

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين تطور الخزينة لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة للفترة (2024-2015) نلاحظ ما يلي:

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

يكشف الجدول عن وجود فائض نقدي بنيوي، حيث أن الخزينة لم تسجل أي قيمة سالبة طيلة 10 سنوات، مما يعني أن شركة CAAT لا تعتمد إطلاقاً على القروض البنكية قصيرة الأجل (السحب على المكشوف) لتمويل نشاطها، بل إن التوازن المالي الأدنى محقق وبقوة من الموارد الذاتية للشركة.

نلاحظ وجود علاقة طردية متزنة بين نمو النشاط وتوفر السيولة فبالرغم من القفزة الكبيرة في احتياجات رأس المال العامل (التي امتصت جزءاً من الموارد)، إلا أن الخزينة استطاعت الصمود والنمو لتصل إلى ذروتها في 2020 بـ 18,865,879 ألف دج، مما يثبت أن سرعة تحصيل الأقساط وتدفق السيولة كانت أعلى من سرعة نمو الالتزامات.

تبرز سنة 2021 كأهم محطة لاختبار الملاءة المالية، حيث ورغم الانهيار الفني في رأس المال العامل (FRNG) نتيجة تطهير الميزانية، إلا أن الخزينة الصافية ظلت متماسكة فوق مستوى 15 مليار دج، وهذا يدل على أن الأصول التي تم التنازل عنها أو الديون التي سددت لم تؤثر على الكتلة النقدية الجاهزة، مما يعكس مرونة عالية في إدارة التدفقات النقدية.

تشير مستويات الخزينة في السنوات الأخيرة (2023-2024) التي استقرت فوق 17 مليار دج إلى وجود فرص استثمارية غير مستغلة فهذا الفائض النقدي الضخم المودع في الحسابات الجارية يمثل أمناً سيولة من جهة، ولكنه من جهة أخرى يمنح الشركة قدرة مستقبلية كبيرة على التوسع في استثمارات مالية جديدة لرفع العائد على الأصول.

الجدول رقم 02-08: تطور معدل دوران حسابات الذمم (الدائنة، المدينة) لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة للفترة (2024-2015)

السنة	معدل دوران الذمم المدينة (مره)	فترة التحصيل (يوم)	معدل دوران الذمم الدائنة (مره)	فترة السداد (يوم)
2015	3.12	115	2.45	147
2016	3.25	111	2.38	151
2017	3.18	113	2.52	143
2018	3.05	118	2.60	138
2019	2.95	122	2.48	145
2020	2.80	129	2.35	153
2021	3.45	104	2.85	126

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

133	2.70	109	3.30	2022
123	2.92	102	3.52	2023
116	3.10	98	3.65	2024

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات شركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة للفترة (2024-2015)

أ. معدل دوران الذمم المدينة:

تحسن كفاءة التحصيل: نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الذمم المدينة قد شهد قفزة نوعية في السنوات الأخيرة، حيث انتقل من 2.80 مرة في عام 2020 ليصل إلى 3.65 مرة في عام 2024. هذا الارتفاع يعكس نجاح مصلحة المحاسبة في تسريع وتيرة تحويل الأقساط والديون إلى سيولة نقدية جاهزة، مما يقلل من مخاطر بقاء الأموال جامدة لدى الزبائن لفترات طويلة.

تقلص دورة التحصيل: انعكس تحسن معدل الدوران إيجابا على فترة التحصيل التي انخفضت من 129 يوما (في ذروة أزمة كورونا 2020) إلى 98 يوما فقط في عام 2024. نزول هذا المؤشر تحت عتبة الـ 100 يوم يعد مؤشرا على كفاءة التحصيل لشركة CAAT، حيث يثبت قدرة الشركة على استرجاع حقوقها المالية في وقت قياسي مقارنة بمتطلبات السوق، مما يضمن تدفقا نقديا مستمرا لتمويل التعويضات.

ب. معدل دوران حسابات الذمم الدائنة:

تسارع وتيرة الوفاء بالالتزامات: أظهرت البيانات ارتفاعا في معدل دوران الذمم الدائنة من 2.35 مرة في عام 2020 إلى 3.10 مرة في عام 2024. هذا التسارع يشير إلى أن الشركة أصبحت تسدد التزاماتها تجاه معيدي التأمين والموردين بوتيرة أسرع من السابق، وهو ما يندرج ضمن سياسة تطهير الميزانية وتقليل الديون العالقة لرفع الملاءة المالية والائتمانية للشركة.

إدارة آجال السداد والمصادقية: انخفضت فترة السداد من 153 يوما في عام 2020 إلى 116 يوما في عام 2024. ورغم هذا التقلص في المدة، إلا أن الشركة لا تزال تحتفظ بفترة سداد (116 يوم) أطول من فترة التحصيل (98 يوم) وهذا وضع مثالي يسمح لـ CAAT باستخدام أموال الدائنين لتمويل نشاطها لفترة زمنية إضافية قبل السداد، مما يعزز من قوة الخزينة الصافية دون المساس بمصادقيتها تجاه الشركاء.

ثالثا: تحليل نسب السيولة

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

سنقوم بحساب النسب المالية وذلك لدراسة الوضعية المالية لها، من خلال تحليل نسب السيولة.

الجدول رقم 02-09: تطور النسب المالية لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة للفترة (2015-2024)

السنة	نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة السريعة	نسبة السيولة الفورية
2015	6.95	6.12	1.16
2016	7.92	7.01	1.30
2017	7.91	7.03	1.29
2018	7.48	6.64	1.22
2019	7.70	6.84	1.25
2020	7.59	6.78	1.18
2021	5.75	5.12	0.93
2022	6.49	5.76	1.04
2023	5.74	5.10	0.93
2024	5.49	4.89	0.89

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (02-03) المتعلق بالميزانية الوظيفية جانب الأصول والخصوم لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة للفترة (2015-2024)

أولاً: نسبة السيولة العامة (النسبة المرجعية < 1)

خلال الفترة (2015-2020): شهدت النسبة مستويات مرتفعة جدا تراوحت بين 6.95 و 7.92، مما يعكس ملاءة مالية قوية. ويعود سبب هذا الارتفاع إلى السياسة التحفظية في تدعيم الاحتياطيات وتراكم الأرباح غير الموزعة، مما أدى إلى تضخم الأصول المتداولة بشكل يفوق الالتزامات قصيرة الأجل، وهو ما منح الشركة هامش أمان مريح جدا.

خلال الفترة (2021-2024): لوحظ اتجاه تنازلي تدريجي للنسبة لتصل إلى 5.49 في نهاية الفترة. ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى توجه الإدارة نحو تطهير الميزانية وشطب الديون العالقة غير النشطة، بالإضافة إلى ارتفاع حجم التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم، مما أدى إلى تقليص الفجوة الكبيرة التي كانت تميز الفترة السابقة لصالح جودة الميزانية وعقلنتها.

ثانياً: نسبة السيولة السريعة (النسبة المرجعية < 1)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

خلال الفترة (2020-2015): تميزت هذه الفترة باستقرار النسبة فوق مستوى 6.12، وهو أداء قوي جدا. ويعزى سبب الارتفاع هنا إلى جودة محفظة المستحقات والديون على المؤمن لهم ومعيدي التأمين، حيث كانت أغلب أصول الشركة المتداولة تتكون من حقوق سهلة التحويل إلى سيولة، مع انعدام شبه تام للمخزونات المادية الراكدة.

خلال الفترة (2024-2021): شهدت النسبة تراجعا لتستقر عند 4.89 في عام 2024. ويكون سبب هذا التراجع هو تسارع وتيرة سداد الديون قصيرة الأجل وتحسن معدل دوران الذمم الدائنة، مما قلص من حجم الحقوق المحبوسة في الميزانية، ومع ذلك تظل النسبة بعيدة جدا عن منطقة الخطر، مما يؤكد قدرة الشركة العالية على الوفاء بالتزاماتها فورا.

ثالثا: نسبة السيولة الفورية (النسبة المرجعية < 0.5)

خلال الفترة (2020-2015): استقرت النسبة فوق الواحد الصحيح بمتوسط 1.23، مما يعكس أمانا نقديا مطلقا. ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى احتفاظ الشركة بسيولة نقدية ضخمة عاطلة في الحسابات الجارية والصندوق، كإجراء احترازي لمواجهة أي مطالبات تقنية مفاجئة أو هزات في السوق المالي.

خلال الفترة (2024-2021): لوحظ انخفاض واضح في النسبة لتصل إلى 0.89 في سنة 2024. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تحول إستراتيجي في التسيير النقدي، حيث عمدت الشركة إلى تقليل الأرصدة النقدية غير المنتجة وتوجيه الفوائض نحو استثمارات وتوظيفات مالية تدر عائدا، مع البقاء قريبا من النسبة المرجعية لضمان التوازن بين الربحية والسيولة الجاهزة.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الربحية للشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2015-2024

يتطرق المطلب إلى تطور مؤشرات الربحية للشركة الجزائرية للتأمينات في الفترة (2024-2015)، على النحو الآتي:

أولا: تطور صافي الأرباح وصافي المبيعات للشركة الجزائرية للتأمينات في الفترة (2015-2024):

الجدول رقم (02-10): تطور صافي الأرباح وصافي المبيعات لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
ميلة للفترة (2024-2015)

(الوحدة: آلاف دينار جزائري)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

السنوات	صافي الأرباح	صافي المبيعات
2015	2,069,023	21,160,080
2016	2,337,768	22,615,696
2017	2,509,987	23,128,440
2018	2,771,622	24,125,610
2019	2,532,093	24,589,110
2020	2,797,829	24,750,052
2021	2,926,000	25,000,000
2022	1,880,801	26,716,418
2023	1,253,485	28,486,373
2024	838,818	30,041,885

المصدر: من إعداد الطالبين، استنادا لميزانيات الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح تطور صافي الأرباح وصافي المبيعات، يلاحظ وجود فجوة أداء واضحة بين اتجاه المبيعات واتجاه الأرباح، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى مرحلتين أساسيتين:

1. مرحلة النمو المتوازي والاستقرار: (2015-2021)

شهدت هذه الفترة نموا مستمرا في صافي المبيعات (رقم الأعمال) حيث انتقل من 21,160,080 ألف دج في 2015 ليصل إلى 25,000,000 ألف دج في 2021 . رافق هذا التوسع التجاري نمو في صافي الأرباح التي بلغت ذروتها سنة 2021 بقيمة 2,926,000 ألف دج.

يعود هذا الأداء الإيجابي إلى توسع المحفظة التأمينية للشركة ونجاح سياسة التحصيل، بالإضافة إلى انخفاض معدل الحوادث (التعويضات) خلال فترة الحجر الصحي لجائحة كورونا (2020-2021)، مما أدى إلى احتفاظ الشركة بجزء كبير من الأقساط كأرباح صافية.

2. مرحلة التوسع التجاري والتراجع الفني للأرباح: (2022-2024)

استمرت المبيعات في تحقيق نمو لتصل إلى ذروتها في 2024 بقيمة 30,041,885 ألف دج، مما يعكس قوة الشركة في اختراق السوق واستقطاب زبائن جدد.

في المقابل، تراجعت الأرباح الصافية بشكل حاد ومستمر لتتخفض إلى 1,880,801 ألف دج في 2022، ثم تواصل التراجع لتصل إلى أدنى مستوى لها 838,818 ألف دج في 2024.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

هذا التباين الشديد (مبيعات ترتفع وأرباح تنهار) يفسر ارتباطا بما تم تحليله في الميزانية، حيث اضطرت الشركة إلى تسريع وتيرة دفع التعويضات المتراكمة للمتضررين ما بعد التعافي من الجائحة، إلى جانب عملية تطهير الميزانية وشطب الديون المعدومة، والارتفاع الكبير في تكاليف إعادة التأمين دوليا، مما أدى إلى تآكل الهامش الربحي وابتلاع الأرباح رغم ضخامة المبيعات.

ثانيا: تطور مؤشرات الربحية لشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

في هذه الحالة سيتم الاعتماد على أربع مؤشرات (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، نسبة الربح إلى الخصوم، هامش الربح)

الجدول رقم (02-11): تطور مؤشرات الربحية لشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2015-2024

السنوات	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	نسبة الربح إلى الخصوم	هامش الربح
2015	10.41	1.71	2.04	9.77
2016	11	1.82	2.18	10.33
2017	11.01	1.92	2.33	10.85
2018	11.26	2.04	2.50	11.48
2019	9.79	1.69	2.04	10.29
2020	10.19	1.76	2.14	11.30
2021	9.89	2.19	2.82	11.70
2022	5.92	1.22	1.54	7.03
2023	3.73	0.84	1.09	4.40
2024	2.34	0.54	0.71	2.71

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا لميزانيات الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

من خلال الجدول الخاص بمؤشرات الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، نسبة الربح إلى الخصوم، وهامش الربح)، يلاحظ أن جميع المؤشرات تعكس نفس مسار الانحدار في السنوات الأخيرة، ويمكن تحليلها كالتالي:

1. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الأصول (ROA):

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

خلال الفترة (2021-2015): حافظت الشركة على معدلات جد ممتازة، حيث بلغ العائد على حقوق الملكية ذروته 11.26% سنة 2018، وبلغ العائد على الأصول ذروته 2.19% سنة 2021. هذا يعكس كفاءة الإدارة في استغلال أموال المساهمين والأصول المتاحة لتوليد أرباح عالية.

خلال الفترة (2024-2022): تدهورت هذه المعدلات بشكل حاد، حيث انهار العائد على حقوق الملكية ليصل إلى 2.34% والعائد على الأصول إلى 0.54% سنة 2024.

يكن السبب في قيام الشركة برفع رأس مالها وتضخيم أصولها بشكل كبير، ولكن (الربح الصافي) انكمش بسبب تكاليف الاستغلال العالية والتعويضات، مما يعني أن الاستثمارات والأصول الجديدة لم تكن بالإنتاجية الكافية لتغطية حجم التكاليف الطارئة.

2. هامش الربح (Profit Margin):

فترة الأداء القوي (2021-2015): كان هامش الربح يتراوح في مستويات قوية جدا (بين 9.77% و 11.70%)، مما يعني أن الشركة كانت تحقق ربحا صافيا يقارب 11 دينار عن كل 100 دينار من المبيعات.

• فترة الضغط (2024-2022): انهار المؤشر ليصل إلى 2.71% فقط في 2024. هذا الهبوط الحاد يؤكد الاستنتاج السابق: تكلفة المبيعات (التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم وأقساط معيدي التأمين) ارتفعت بوتيرة أسرع بكثير من ارتفاع المبيعات نفسها، مما أدى إلى تقلص الهامش التجاري للشركة.

3. نسبة الربح إلى الخصوم:

سجلت النسبة أعلى قيمة لها ب 2.82% في عام 2021، لتتحدرد تدريجيا إلى 0.71% في عام 2024.

يعكس هذا الانخفاض تضخم جانب الخصوم (خاصة المخصصات التقنية وديون معيدي التأمين التي تم ذكرها في تحليل الميزانية) مقابل تراجع الأرباح، مما يدل على أن الشركة وجهت الجزء الأكبر من مواردها لتغطية التزاماتها ومخاطرها التأمينية بدلا من تحويلها إلى أرباح صافية.

عليه فرغم التوسع التجاري الكبير وزيادة حجم السيولة والمبيعات، إلا أن جودة الأرباح تأثرت سلبا في السنوات الثلاث الأخيرة. الاستراتيجية الحالية لشركة CAAT تميل بوضوح نحو الوفاء بالالتزامات، وتطهير الميزانية، وتوسيع الحصة السوقية على حساب الربحية قصيرة الأجل، وهو تكتيك مالي يضحي بأرباح اليوم لضمان الملاءة المالية والمركز التنافسي القوي للشركة في المستقبل.

المطلب الثالث: تحليل الارتباط الخطي البسيط بين مؤشرات المتغيرات خلال الفترة 2015-2024

سنتطرق في هذا المطلب الى تحليل نتائج الارتباط الخطي البسيط وذلك يكون كما يلي:

جدول رقم (02-12): نتائج الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على الاصول والسيولة العامة)

Corrélations		السيولة العامة	العائد على الاصول
السيولة العامة	Corrélation de Pearson	1	,614
	Sig. (bilatérale)		,059
	N	10	10
العائد على الاصول	Corrélation de Pearson	,614	1
	Sig. (bilatérale)	,059	
	N	10	10

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الارتباط الخطي البسيط من مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن الارتباط الخطي البسيط بين العائد على الأصول والسيولة العامة يبين ما يلي:

أظهرت نتائج اختبار بيرسون وجود علاقة طردية (إيجابية) متوسطة القوة بين المتغير المستقل (السيولة العامة) والمتغير التابع (العائد على الأصول - ROA)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط $R = 0.614$. وتعكس هذه النتيجة أن حركة المتغيرين تسير في اتجاه متواز، بمعنى أن الارتفاع في مستويات السيولة العامة يرافقه تحسن في معدل العائد على الأصول. الدلالة الإحصائية: من حيث المعنوية الإحصائية، بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة نحو 0.059. وهي قيمة أكبر تماما وبفارق ضئيل جدا عن مستوى المعنوية المعتمد قياسيا في الدراسات الاقتصادية والمالية 0.05. وبناء على ذلك، تصنف هذه العلاقة على أنها غير دالة إحصائيا عند مستوى ثقة 95%. تفسير حجم العينة: يعود عدم المعنوية بالدرجة الأولى إلى محدودية حجم العينة القياسية المدروسة ($N = 10$ مشاهدات)، حيث تتطلب العينات الصغيرة جدا معامل ارتباط مرتفعا للغاية (يقرب من 0.70 أو أكثر) لتجاوز عتبة الدلالة المطلقة إحصائيا.

على الرغم من غياب الدلالة الإحصائية الصارمة بسبب حجم العينة، إلا أن القيمة الاقتصادية والمالية لمعامل الارتباط (0.614) تحمل مؤشرات قوية على واقع الأداء المالي لشركة التأمين محل الدراسة:

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

كفاءة توظيف السيولة: يلاحظ أن نجاح شركة التأمين اقتصاديا وفنيا في تحقيق أرباح صافية وعوائد مرتفعة يتأثر إيجابا بالحفاظ على مستويات سيولة عامة متوازنة. إذ إن الاستغلال الأمثل للأصول وتدفقاتها النقدية يساهم في تدعيم إجمالي الموجودات المتداولة وعناصر رأس المال العامل. الاستقرار المالي والتعهدات الفنية تمنح السيولة المتاحة الشركة ملاءة مالية ونقدية كافية لتغطية التزاماتها الكلية قصيرة الأجل، وتصفية التعهدات والتعويضات الفنية الناشئة عن عقود التأمين بسلاسة وبدون ضغوط، مما يجنبها التسييل الاضطراري للأصول الثابتة أو الاستثمارية بأسعار غير عادلة، وبالتالي يحمي معدل العائد على الأصول (ROA) من الانخفاض. خصوصية قطاع التأمين ومع ذلك، فإن بقاء الدلالة الإحصائية عند 0.059 يؤكد أن ربحية الأصول في شركات التأمين لا تقع تحت التأثير المطلق لمؤشرات السيولة فحسب، بل ترتبط ارتباطا وثيقا بمتغيرات تشغيلية وتنظيمية أخرى ذات ثقل كبير، مثل: سياسة الاكتتاب، حجم الأقساط المحصلة، عوائد المحفظة الاستثمارية، ومعدلات الخسائر الفنية.

جدول رقم (02-13): نتائج الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على الأصول والسيولة السريعة)

Corrélations			
		السيولة السريعة	العائد على الأصول
السيولة السريعة	Corrélation de Pearson	1	,613
	Sig. (bilatérale)		,059
	N	10	10
العائد على الأصول	Corrélation de Pearson	,613	1
	Sig. (bilatérale)	,059	
	N	10	10

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الارتباط الخطي البسيط من مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن الارتباط الخطي البسيط بين العائد على الأصول والسيولة السريعة يبين ما يلي:

أظهرت نتائج اختبار ارتباط بيرسون الموضحة في الجدول وجود علاقة طردية (إيجابية) متوسطة القوة بين المتغير المستقل (السيولة السريعة) والمتغير التابع (العائد على الأصول - ROA)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط $R = 0.613$. وتعكس هذه النتيجة أن حركة المتغيرين تسير في اتجاه متواز، مما يعني أنه كلما ارتفعت مستويات السيولة السريعة، رافق ذلك تحسن في معدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة. الدلالة الإحصائية أما من حيث المعنوية الإحصائية، فقد سجلت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة نحو 0.059. وهي قيمة تتجاوز هامش المعنوية القياسي المعتمد في الدراسات الاقتصادية والبالغ 0.05 (بفارق ضئيل جدا قدره 0.009). وبناء عليه، تصنف العلاقة الطردية المرصودة على أنها غير دالة إحصائيا عند مستوى ثقة 95%. تفسير حجم العينة: يعود عدم المعنوية بالدرجة الأولى إلى صغر حجم عينة الدراسة المقدرة بـ (10 مشاهدات)، حيث تشترط العينات الصغيرة قيم ارتباط أعلى بكثير لتجاوز عتبة الدلالة وإثبات المعنوية الكاملة إحصائيا.

رغم غياب الدلالة الإحصائية الصارمة نظرا لحجم العينة، إلا أن القيمة الاقتصادية لمعامل الارتباط (0.613) تعكس مؤشرات مالية هامة لشركة التأمين توضح التناسب الطردي أن قدرة شركة التأمين على توليد العوائد والأرباح من أصولها ترتبط إيجابا بمدى توفر الأصول السائلة الجاهزة النقدية، دون الاعتماد على المخزون أو الأصول بطيئة التسييل. هذا التوازن يحمي الشركة من الوقوع في عسر مالي مفاجئ عند تسوية المطالبات. إن الحفاظ على مستوى متوازن من السيولة السريعة يمنح شركة التأمين المرونة الكافية

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

لتغطية تعهداتها الفنية ومطالبات المؤمن لهم المستعجلة فور استحقاقها وبسلاسة، مما يدعم استقرارها المالي ويمنع تآكل عوائدها الاستثمارية، وهو ما ينعكس إيجاباً على معدل العائد على الأصول (ROA). تأثير المتغيرات الأخرى: ومع ذلك، فإن عدم تخطي قيمة الدلالة لعتبة 0.05 يؤكد أن ربحية الأصول في قطاع التأمين لا تتوقف حصراً على مستويات السيولة السريعة، بل تتأثر بمزيج من العوامل التشغيلية الأخرى ذات الثقل الكبير، مثل كفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية، سياسات قبول المخاطر (الاكتتاب)، وحجم الأقساط الصافية المحصلة.

جدول رقم (02-14): نتائج الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على الأصول والسيولة الفورية)

Corrélations		
	السيولة الفورية	العائد على الأصول
السيولة الفورية	Corrélation de Pearson	,617
	Sig. (bilatérale)	,057
	N	10
العائد على الأصول	Corrélation de Pearson	,617
	Sig. (bilatérale)	,057
	N	10

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الارتباط الخطي البسيط من مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن الارتباط الخطي البسيط بين العائد على الأصول والسيولة السريعة يبين ما يلي:

أظهرت نتائج اختبار ارتباط بيرسون الموضحة في الجدول وجود علاقة طردية (إيجابية) متوسطة إلى قوية نسبياً بين المتغير المستقل (السيولة الفورية) والمتغير التابع (العائد على الأصول - ROA)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط $R = 0.617$. وتبرز هذه القيمة المرتفعة وجود منحنى متوازٍ تماماً، إذ إن نمو قدرة شركة التأمين على توليد العوائد يقترن بشكل وثيق بتصاعد مستويات سيولتها الفورية الجاهزة. الدلالة الإحصائية: عند فحص المعنوية الإحصائية، يتبين أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة قد بلغت نحو 0.057. وهي قيمة تتجاوز هامش المعنوية القياسي المعتمد في الدراسات الاقتصادية والبالغ 0.05 (بفارق ضئيل جداً قدره 0.007). وبناء عليه، تصنف هذه العلاقة الطردية على أنها غير دالة إحصائياً عند مستوى ثقة 95% (أي لا ترقى لمستوى الدلالة المطلقة). تفسير حجم العينة: يعود غياب الدلالة الإحصائية

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

بالدرجة الأولى إلى محدودية حجم عينة الدراسة والمقدرة بـ (10 مشاهدات)، حيث تشترط الاختبارات القياسية للعينات الصغيرة قيم ارتباط مرتفعة جدا لتجاوز عتبة الدلالة المقبولة إحصائيا.

بالرغم من عدم تحقق المعنوية الإحصائية الصارمة نظرا لحجم العينة، إلا أن الأبعاد الاقتصادية والمالية لمعامل الارتباط (0.617) تعكس مؤشرات جوهرية حول الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) خلال الفترة (2024-2015) يوضح التناسب الطردي أن نجاح شركة التأمين في الرفع من معدلات ربحيتها وحسن استغلال أصولها يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى ملاءة أصولها النقدية الجاهزة (الصندوق والبنك). هذه السيولة الفورية تمنح الشركة القدرة على مجابهة الالتزامات الزاهنة والمفاجئة فورا ودون أي تأخير. إن توفر السيولة الفورية بمستويات متوازنة يضمن تسوية تعويضات ومطالبات المؤمن لهم المستعجلة بسلاسة تامة، مما يجنب الشركة مخاطر التسييل الاضطراري لاستثماراتها أو أصولها الثابتة في ظروف سوقية غير مواتية، وهو ما يساهم مباشرة في حماية واستقرار معدل العائد على الأصول (ROA). تأثير المتغيرات التشغيلية الأخرى: ومع ذلك، فإن بقاء قيمة الدلالة عند 0.057 يؤكد أن ربحية الأصول في قطاع التأمين لا تتفرد بصياغتها مستويات السيولة الفورية وحسب، بل تتأثر طرديا وعكسيا بحزمة من المتغيرات التشغيلية والفنية الأخرى ذات الوزن الثقيل، مثل كفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية، سياسات قبول المخاطر والاكنتاب، وحجم الأقساط الصافية المحصلة.

جدول رقم (02-15): نتائج الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على حقوق الملكية والسيولة العامة)

Corrélations

		السيولة العامة	العائد على حقوق الملكية
السيولة العامة	Corrélation de Pearson	1	,794**
	Sig. (bilatérale)		,006
	N	10	10
العائد على حقوق الملكية	Corrélation de Pearson	,794**	1
	Sig. (bilatérale)	,006	
	N	10	10

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الارتباط الخطي البسيط من مخرجات برنامج SPSS

أظهرت نتائج اختبار ارتباط بيرسون الموضحة في الجدول وجود علاقة طردية (إيجابية) قوية بين المتغير المستقل (السيولة العامة) والمتغير التابع (العائد على حقوق الملكية - ROE)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط $R = 0.794$. وتبرهن هذه القيمة المرتفعة على وجود تنسيق طردي وثيق، إذ كلما اتجهت مستويات السيولة العامة للمؤسسة نحو الارتفاع، وازداد ذلك صعوداً متوازياً ولملموس في معدلات العائد المحققة للمساهمين (ROE). الدلالة الإحصائية من زاوية المعنوية القياسية، بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة نحو 0.006. وهي قيمة أصغر بكثير من مستوى المعنوية القياسي المعتمد في الدراسات الاقتصادية (0.05) بل وإنها أصغر من مستوى المعنوية الصارم (0.01). وبناءً عليه، يوصف هذا الارتباط بأنه دال إحصائياً بصورة قوية جداً عند مستوى ثقة 99% مما يعطي تبريراً علمياً راسخاً لإمكانية الاعتماد على هذه العلاقة وتعميمها ضمن عينة الدراسة.

تكتسي القوة الإحصائية لمعامل الارتباط (0.794) ومعنويته العالية أبعاداً مالية واقتصادية جوهرية بالنسبة للأداء المالي لشركة التأمين أثر السيولة على حقوق المساهمين يعكس هذا الترابط القوي والمستقر أن نجاح شركة التأمين في الحفاظ على مستويات سيولة عامة متوازنة يمنحها القدرة على الوفاء بمجمل التزاماتها وتعهداتها الفنية بسلاسة ودون ضغوط. هذا الاستقرار التشغيلي يتيح للإدارة توجيه الفوائض المالية المتاحة نحو قنوات استثمارية مدروسة ومربحة، مما يساهم مباشرة في تعظيم صافي الأرباح، وبالتالي رفع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) الذي يمثل مؤشر الأداء الأساسي للملاك والمستثمرين. إن توفر السيولة العامة الكافية يقي شركة التأمين من مخاطر اللجوء إلى التمويل الخارجي مكلف السداد أو التسييل السريع والأخرق للاستثمارات طويلة الأجل عند حدوث مطالبات كبرى مفاجئة. هذا التحوط المالي يحمي الأرباح الصافية من التآكل، ويضمن استدامة نمو العوائد الموزعة على المساهمين. تؤكد الدلالة الإحصائية المرتفعة 0.006 أن الإدارة الكفؤة للسيولة العامة في قطاع التأمين تعد ركيزة أساسية وعاملاً حاسماً في تحسين مؤشرات الربحية النهائية (ROE)، حيث تساهم الملاءة المالية الجيدة في تعزيز ثقة الشركاء والمستثمرين، ودعم المركز التنافسي للشركة في سوق التأمين الجزائري.

جدول رقم (02-17): نتائج الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على حقوق الملكية والسيولة السريعة)

Corrélations			العائد على حقوق الملكية
السيولة السريعة	Corrélation de Pearson	1	,791**
	Sig. (bilatérale)		,006
	N	10	10
العائد على حقوق الملكية	Corrélation de Pearson	,791**	1
	Sig. (bilatérale)	,006	
	N	10	10

** La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الارتباط الخطي البسيط من مخرجات برنامج SPSS

ظهرت نتائج اختبار ارتباط بيرسون الموضحة في الجدول وجود علاقة طردية (إيجابية) قوية بين المتغير المستقل (السيولة السريعة) والمتغير التابع (العائد على حقوق الملكية)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط $R = 0.791$. وتبرهن هذه القيمة المرتفعة على وجود تنسيق طردي وثيق، إذ كلما اتجهت مستويات السيولة السريعة للمؤسسة نحو الارتفاع، واكد ذلك صعود متوازٍ وملمس في معدلات العائد المحققة للمساهمين (ROE). الدلالة الإحصائية: من زاوية المعنوية القياسية، بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة نحو 0.006. وهي قيمة أصغر بكثير من مستوى المعنوية القياسي المعتمد في الدراسات الاقتصادية (0.05) بل وإنها أصغر من مستوى المعنوية الصارم (0.01). وبناء عليه، يوصف هذا الارتباط بأنه دال إحصائياً بصورة قوية جداً عند مستوى ثقة 99% مما يعطي تبريراً علمياً راسخاً لإمكانية الاعتماد على هذه العلاقة وتعميمها ضمن عينة الدراسة.

تكتسي القوة الإحصائية لمعامل الارتباط (0.791) ومعنويته العالية أبعاداً مالية واقتصادية جوهرية بالنسبة للأداء المالي لشركة التأمين محل الدراسة تجد هذه النتيجة تبريرها المالي في كون الارتقاء بمؤشر السيولة السريعة لشركة التأمين الذي يركز على الأصول المتداولة بعد استبعاد الموجودات بطيئة التحول والنفاد كالمخزون يعني وفرة في التدفقات النقدية والأصول شبه السائلة الجاهزة. هذه المرونة النقدية تتيح للشركة تسوية التزاماتها ومطالبات المؤمن لهم والوكلاء بسرعة ودون إبطاء، مما يحمي أرباحها التشغيلية ويسمح بتوجيه الفوائض نحو استثمارات قصيرة الأجل ذات مردودية عالية ترفع مباشرة من معدل العائد على حقوق الملكية (ROE). إن الاعتماد على أصول سريعة التسييل يجنب شركة التأمين مخاطر العسر

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

المالي المؤقت أو الاضطرار إلى الاقتراض الخارجي لتغطية التعهدات الفنية المستعجلة. هذا التحوط المالي يحافظ على استقرار وتنامي الأرباح الصافية المحققة، مما ينعكس بشكل إيجابي ومباشر على حقوق المساهمين. تؤكد الدلالة الإحصائية المرتفعة (0.006) أن الإدارة الكفؤة للسيولة السريعة تعد محددًا أساسيًا وعاملاً حاسماً في تعظيم ربحية الملاك في قطاع التأمين، حيث تساهم الملاءة المالية الجيدة للموجودات الجاهزة في دعم المركز التنافسي للشركة وتعزيز ثقة المستثمرين في سوق التأمين.

جدول رقم (02-18): نتائج الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على حقوق الملكية والسيولة الفورية)

Corrélations			
		العائد على حقوق الملكية	السيولة الفورية
العائد على حقوق الملكية	Corrélacion de Pearson	1	,803**
	Sig. (bilatérale)		,005
	N	10	10
السيولة الفورية	Corrélacion de Pearson	,803**	1
	Sig. (bilatérale)	,005	
	N	10	10

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الارتباط الخطي البسيط من مخرجات برنامج SPSS

يقدم اختبار ارتباط بيرسون في هذا النموذج دليلاً إحصائياً يسجل أعلى علاقة طردية موجبة محققة بين السيولة الفورية والمتغير ال العائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.803. وتبرز هذه القيمة المرتفعة وجود منحى متواز متماسك، إذ إن نمو قدرة شركة التأمين على مجابهة مطالباتها العاجلة بأصولها النقدية الجاهزة (الصندوق والبنك) يقترن بشكل قطعي وتام بتصاعد ربحية حقوق الملاك. عند فحص المعنوية الإحصائية، يتبين أن قيمة مستوى الاحتمالية قد بلغت 0.005، وهو رقم ينخفض بشكل ممتاز عن النسبة القياسية 0.05 ومستقر بكفاءة عند حد الدلالة (0.01). وبناء عليه، يصنف هذا الترابط على أنه دال إحصائياً وبدرجة ثقة تبلغ 99%، مما يضيف موثوقية بالغة ومؤكدة على الفرضيات المقترحة.

يعزى هذا التلازم الإيجابي القوي جداً إلى أن حيابة شركة التأمين لخط دفاع نقدي أول متين وجاهز (الحسابات الجارية البنكية والبريدية والنقدية بالصندوق) تمنح الإدارة المالية مرونة مطلقة وفورية في صرف تعويضات الحوادث المستعجلة والمفاجئة للمتضررين دون أي تعثر. هذا يحمي ملاءة الشركة ويقيها تماماً

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

من الاضطرار للاقتراض قصير الأجل ذي التكلفة المرتفعة أو تجميد عملياتها الاستثمارية، مما يسمح للأموال المستثمرة الخاصة بالملاك بالتحرر الكامل نحو تحقيق عوائد استثمارية صافية ومستدامة تدعم النمو المتصاعد للعائد على حقوق الملكية.

المطلب الرابع: تحليل الانحدار البسيط بين مؤشرات المتغيرات خلال الفترة 2015-2024

سنتطرق في هذا المطلب الى تحليل نتائج الانحدار البسيط وذلك يكون كما يلي:

جدول رقم 02-19: نتائج الانحدار البسيط بين متغيرات النموذج (السيولة العامة ومعدل العائد على الأصول)

المتغيرات						نماذج المتغيرات
B	Beta	sig	R-deux	T	F-statistic	
0.341	0.614	0.059	0.377	2.198	4.833	معدل العائد على الأصول
-0.781	/	0.490	/	-0.723	/	السيولة العامة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الانحدار البسيط من مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن الانحدار البسيط بين العائد على الأصول والسيولة العامة يبين ما يلي:

أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط أن السيولة العامة تفسر ما نسبته 37.7% من التباين والتقلب الحاصل في العائد على الأصول (حيث بلغت قيمة معامل التحديد 0.377)، وذلك في ظل علاقة ارتباط طردية (إيجابية) مقبولة إحصائياً بلغت قيمتها (0.614). وتشير قيمة T المحسوبة والبالغة 2.198 للمتغير المستقل (السيولة العامة) إلى أنها دالة ومقبولة كونها تجاوزت القيمة الحرجة، وبمستوى معنوية يبلغ (0.059)، وهو مستوى مقبول جداً في الدراسات التطبيقية عند مستوى معنوية. ويؤكد ذلك قيمة الاحتمالية الكلية للنموذج (0.059) الناتجة عن اختبار فيشر (4.833)، مما يعني أن تأثير السيولة العامة على ربحية الأصول هو تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية واضحة، وله دور بارز في توجيه التغيرات المالية لشركة التأمين الجزائرية (CAAT).

بناءً على نتائج الجدول الإحصائي، تم تقدير نموذج الانحدار كما يلي:

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

$$Y = -0.781 + 0.341x_T \text{ بالقيم الأصلي}$$

$$Y = 0.614x_T \text{ (المركزة): بالقيم القياسية}$$

تشير هذه النتائج بدقة إلى وجود تأثير إيجابي وطردى واضح لمستويات السيولة العامة على معدلات العائد على الأصول (الربحية الكلية) لشركة التأمين.

يشير هذا الترابط القياسي الإيجابي من الناحية الاقتصادية والمالية إلى أن الحفاظ على مستويات متوازنة من السيولة العامة يتيح لشركة التأمين إمكانية تشغيل أصولها بكفاءة دون التضحية بعنصر الأمان المالي. هذا المزيج المتوازن يمنح الإدارة القدرة على الوفاء بالتزاماتها الفورية وتوجيه الأصول المتداولة المتاحة للاستثمار في أدوات مالية قصيرة الأجل تولد تدفقات إيرادية مستمرة، مما يرفع من كفاءة التشغيل الإجمالية ويترجم مباشرة في شكل تحسن في معدل العائد على إجمالي الأصول التشغيلية للشركة. ومع ذلك، فإن بقاء نسبة عدم التفسير عند مستوى مرتفع نسبياً يقدر بـ 62.3% والمتمثلة في العوامل العشوائية والمحددات الأخرى التي لم يتضمنها النموذج يفسر بالخصوصية الاستثمارية والهيكلية لقطاع التأمين، حيث إن العائد على الأصول لا يتأثر بالسيولة العامة للشركة فحسب، بل يرتبط بالدرجة الأولى بكفاءة توظيف الاستثمارات طويلة الأجل، وحجم الاحتياطات التقنية والقانونية المكونة، وإيرادات عمليات الاكتتاب وصافي الأقساط المحصلة، فضلاً عن حركية المطالبات والتعويضات السنوية المدفوعة، وهو ما يبرر عدم الاعتماد الكلي والكامل للربحية على مؤشر السيولة العامة وحده في هذه الحالة.

جدول رقم 02-20: نتائج الانحدار البسيط بين متغيرات النموذج (السيولة السريعة ومعدل العائد على الأصول)

نماذج المتغيرات						المتغيرات
B	Beta	Sig	R-deux	T	F-statistic	
0.385	0.613	0.059	0.376	2.195	4.820	معدل العائد على الأصول
-0.788	/	0.488	/	-0.727	/	السيولة السريعة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الانحدار البسيط من مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن الانحدار البسيط بين السيولة السريعة والعائد على الأصول يبين ما

يلي:

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط أن السيولة السريعة تفسر ما نسبته 37.6% من التباين الحاصل في العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.376)، وذلك في ظل علاقة ارتباط طردية (إيجابية) متوسطة القوة بلغت قيمتها (0.613). ورغم القيمة المقبولة لمعامل الارتباط وبلغ قيمة T المحسوبة للمتغير المستقل 2.195، إلا أن مستوى المعنوية المحسوب جاء عند (0.059)، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05). ويؤكد ذلك اختبار فيشر الكلي للنموذج والبالغ 4.820 بقيمة احتمالية قدرها (0.059)، مما يشير إحصائياً إلى عدم معنوية تأثير السيولة السريعة على ربحية الأصول عند مستوى دلالة 5%، بالرغم من أن النموذج يقترب بشكل كبيراً جداً من حدود المعنوية الإحصائية ويعكس اتجاهها طردياً واضحاً في تفسير تغيرات العائد على أصول الشركة الجزائرية للتأمين (CAAT).

بناءً على نتائج الجدول الإحصائي، تم تقدير نموذج الانحدار كما يلي:

$$Y = -0.788 + 0.385X_T \quad \text{بالقيم الأصلية}$$

$$Y = 0.613X_T \quad \text{بالقيم القياسية (المركزة):}$$

تشير هذه النتائج بدقة إلى وجود تأثير إيجابي وطردى واضح لمستويات السيولة السريعة على معدلات العائد على الأصول (الربحية الإجمالية) لشركة التأمين.

يجد هذا الترابط القياسي الإيجابي مبرره المالي والاقتصادي في أن استبعاد الأصول المتداولة بطيئة الحركة والأقل سيولة (كالمرجع من أقساط التأمين والمخزونات إن وجدت)، والتركيز على الأصول شبه الجاهزة، يمنح شركة التأمين قدرة أعلى على المناورة والوفاء بالتزاماتها الفورية دون تجميد أموال ضخمة غير منتجة. هذا المزيج المتوازن يسمح للإدارة بتوجيه الفوائض النقدية السريعة نحو توظيفات مالية استثمارية قصيرة الأجل تولد عوائد دورية سريعة، مما يساهم مباشرة في رفع كفاءة تشغيل إجمالي أصول الشركة وتحسين مستويات ربحيتها الكلية.

مع ذلك، فإن بقاء نسبة عدم التفسير عند مستوى مرتفع نسبياً يقدر بـ 62.4% والمتمثلة في العوامل العشوائية والمحددات الأخرى التي لم يتضمنها النموذج يمكن تفسيره بالاستناد إلى الخصوصية الهيكلية والتشغيلية لقطاع التأمين، حيث إن العائد على الأصول لا يتأثر بمؤشر السيولة السريعة فحسب، بل يركز بالدرجة الأولى على كفاءة الاكتتاب وعمليات تسعير المخاطر، وحجم الاحتياطات التقنية الإلزامية المفروضة قانوناً، فضلاً عن طبيعة التعويضات والمطالبات السنوية المفاجئة التي تسددها الشركة للمؤمن لهم، وهو ما يبرر عدم الاعتماد المطلق والكامل للربحية على هذا المؤشر وحده.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

جدول رقم 02-21: نتائج الانحدار البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على الأصول والسيولة الفورية)

نماذج المتغيرات						المتغيرات
B	Beta	Sig	R-deux	T	F-statistic	
2.090	0.617	0.057	0.381	2.220	4.926	معدل العائد على الأصول
-0.765	/	0.492	/	-0.720	/	السيولة الفورية

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الانحدار البسيط من مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن الانحدار البسيط بين العائد على الأصول والسيولة الفورية يبين ما يلي:

أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط أن السيولة الفورية تفسر ما نسبته 38.1% من التباين الحاصل في العائد على الأصول (حيث بلغت قيمة معامل التحديد 0.381)، وذلك في ظل علاقة ارتباط طردية إيجابية متوسطة بلغت قيمتها (0.617). وعند اختبار فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية 5%، نجد أن قيمة المعنوية المحسوبة لـ T واختبار فيشر البالغة (0.057) قد تجاوزت قليلا حد المقبول (0.05)، مما يعني أن التأثير لا يعد دالا إحصائيا بالصرامة المطلوبة عند مستوى 5%، ولكنه يظل مؤشرا اتجاهيا قويا يقترب جدا من حدود المعنوية، ويعكس الدور الحذر الذي تلعبه السيولة الفورية في توجيه التغيرات المالية للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT).

بناء على نتائج الجدول الإحصائي، تم تقدير نموذج الانحدار كما يلي:

$$Y = -0.765 + 2.090x_T$$

بالقيم الأصلية

$$Y = 0.617x_T$$

بالقيم القياسية (الممركزة):

تشير هذه النتائج بدقة إلى وجود تأثير إيجابي وطردى واضح لمستويات السيولة الفورية على معدلات العائد على الأصول (الربحية الإجمالية) لشركة التأمين.

وينعكس هذا الترابط القياسي الإيجابي ماليا في كون النقدية الجاهزة في الصندوق ولدى البنوك (السيولة الفورية) تمنح إدارة الشركة مرونة تشغيلية مطلقة وقدرة فورية على مواجهة الالتزامات المستعجلة وتسوية المطالبات الطارئة للمؤمن لهم دون إبطاء. هذا الاستقرار التشغيلي والأمان المالي يتيح لشركة

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

التأمين اقتناص الفرص الاستثمارية الخاطفة والمجزية في السوق المالي قصير الأجل، وتوظيف الفوائض النقدية الحاضرة بسرعة لتوليد إيرادات إضافية سريعة، مما يسهم مباشرة في رفع كفاءة استخدام الأصول الكلية للشركة وتحسين مستويات ربحيتها.

مع ذلك، فإن بقاء نسبة عدم التفسير عند مستوى يقدر بـ 61.9% والمتمثلة في العوامل العشوائية والمحددات الأخرى التي لم يتضمنها النموذج—تجد مستندها العلمي في الطبيعة الاستثمارية والتشغيلية الخاصة لقطاع التأمين، حيث إن العائد على الأصول لا يركز بصفة حصرية على حجم السيولة الفورية الحاضرة، بل يرتبط بدرجة أكبر بكفاءة سياسات الاكتتاب وهامش الأمان المحقق من الأقساط، وحجم الاحتياطات التقنية الإلزامية التي يفرض القانون توجيهها نحو استثمارات وتوظيفات طويلة الأجل ومقيدة (كالروابط والسندات الحكومية)، وهو ما يفسر عدم التوافق المطلق والكلي بين مؤشرات السيولة الفورية ومعدلات الربحية المحققة

جدول رقم 02-22: نتائج الانحدار البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على حقوق الملكية والسيولة العامة)

المتغيرات						نماذج المتغيرات
B	Beta	sig	R-deux	T	F-statistic	
2.717	0.794	0.006	0.631	3.696	13.662	معدل العائد على حقوق الملكية
-10.197	/	0.081	/	-1.993	/	السيولة العامة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الانحدار البسيط من مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن الانحدار البسيط بين العائد على حقوق الملكية والسيولة العامة يبين ما

يلي:

أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط أن السيولة العامة تفسر ما نسبته 63.1% من التباين والتقلب الحاصل في العائد على حقوق الملكية حيث بلغت قيمة معامل التحديد 0.631، وذلك في ظل علاقة ارتباط طردية وقوية إحصائياً بلغت قيمتها (0.794). وتشير قيمة T المحسوبة والبالغة 3.696 للمتغير المستقل (السيولة العامة) إلى أنها دالة ومقبولة تماماً كونها تجاوزت القيمة الحرجة، وبمستوى معنوية ممتاز يقل عن النسبة القياسية (0.05). ويؤكد ذلك قيمة الاحتمالية الكلية للنموذج 0.006 الناتجة عن اختبار

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2024-2015

فيشر (13.662)، مما يعني أن تأثير السيولة العامة على ربحية حقوق الملكية هو تأثير معنوي للغاية وذو دلالة إحصائية قطعية، وله دور بارز في توجيه التغيرات المالية لشركة التأمين الجزائرية (CAAT).

بناء على نتائج الجدول الإحصائي، تم تقدير نموذج الانحدار كما يلي:

$$Y = -10.197 + 2.717x_T$$
 بالقيم الأصلي

$$Y = 0.794x_T$$
 بالقيم القياسية (المركزة):

تشير هذه النتائج بدقة إلى وجود تأثير إيجابي وطردى قوي وواضح لمستويات السيولة العامة على معدلات العائد على حقوق الملكية (الربحية) لشركة التأمين.

الترابط القياسي الإيجابي من الناحية الاقتصادية والمالية إلى أن توفر مستويات مريحة ومتوازنة من السيولة العامة يمنح إدارة شركة التأمين مرونة عالية في تشغيل أصولها المتداولة وتوجيه الفوائض المالية النقدية نحو التوظيفات الاستثمارية قصيرة الأجل سريعة العائد، دون الإخلال بالتزاماتها الجارية. هذا الأمان المالي يحد من تكاليف العسر المالي ويوفر بيئة تشغيلية مستقرة تدعم كفاءة الإدارة الاستراتيجية في تعظيم أرباح المساهمين وصافي الإيرادات، مما ينعكس مباشرة في شكل نمو متسارع لمعدلات ربحية الأموال الخاصة (حقوق الملكية).

ومع ذلك، فإن بقاء نسبة عدم التفسير عند حدود 36.9% والمتمثلة في العوامل العشوائية والمحددات الأخرى التي لم يتضمنها النموذج يفسر بالخصوصية الهيكلية لقطاع التأمين، حيث إن ربحية حقوق الملكية لا تتأثر بحجم السيولة العامة المتاحة فحسب، بل ترتبط أيضا ارتباطا وثيقا بكفاءة الاكتتاب، وحجم التعويضات والمطالبات المدفوعة خلال السنة، وهيكل المحفظة الاستثمارية الكلية، فضلا عن السياسات الجبائية والمحاسبية المعتمدة في توزيع الأرباح وتكوين الاحتياطات التقنية الإلزامية، وهو ما يفسر عدم التوافق المطلق (بنسبة 100%) بين حركية مؤشرات السيولة العامة ومعدلات الربحية المحققة.

جدول رقم 02-23: نتائج الانحدار البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على حقوق الملكية والسيولة السريعة)

نماذج المتغيرات					المتغيرات
B	Beta	sig	R-deux	T	F-statistic
3.059	0.791	0.006	0.626	3.657	13.377
-10.194	/	0.084	/	-1.972	/

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الانحدار البسيط من مخرجات برنامج SPSS
نلاحظ من خلال الجدول أن الانحدار البسيط بين العائد على حقوق الملكية والسيولة السريعة يبين ما يلي:

أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط أن السيولة السريعة تفسر ما نسبته 62.6% من التباين والتقلب الحاصل في العائد على حقوق الملكية حيث بلغت قيمة معامل التحديد 0.626، وذلك في ظل علاقة ارتباط طردية وقوية إحصائيا بلغت قيمتها (0.791). وتشير قيمة T المحسوبة والبالغة 3.657 للمتغير المستقل (السيولة السريعة) إلى أنها دالة ومقبولة تماما كونها تجاوزت القيمة الحرجة، وبمستوى معنوية ممتاز يقل عن النسبة القياسية (0.05). ويؤكد ذلك قيمة الاحتمالية الكلية للنموذج (0.006) الناتجة عن اختبار فيشر (13.377)، مما يعني أن تأثير السيولة السريعة على ربحية حقوق الملكية هو تأثير معنوي للغاية وذو دلالة إحصائية قطعية، وله دور بارز في توجيه التغيرات المالية لشركة التأمين الجزائرية (CAAT). بناء على مخرجات التحليل الإحصائي الفعلي، تم تقدير نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$Y = -10.194 + 3.059x_T$$

$$Y = 0.791X$$

تشير هذه النتائج بدقة إلى وجود تأثير إيجابي وطردى قوي وواضح لمستويات السيولة السريعة على معدلات العائد على حقوق الملكية (الربحية) لشركة التأمين.

ويعتبر هذا الترابط الإيجابي من الناحية الاقتصادية والمالية إلى أن استبعاد الأصول الأقل سيولة (مثل المخزونات أو بعض الأعباء المعطلة) والتركيز على السيولة السريعة (النقديات والذمم قصيرة الأجل القابلة للتحويل السريع) يمنح شركة التأمين قدرة فائقة على المناورة المالية الفورية. هذا التوازن يتيح للإدارة

استغلال الفرص الاستثمارية الخاطفة في السوق المالي وتدوير الأصول عالية السيولة في قنوات استثمارية قصيرة الأجل تدر عوائد مجزية وسريعة، مما يسهم مباشرة في تعظيم صافي الأرباح المتاحة للمساهمين، وبالتالي رفع معدلات ربحية الأموال الخاصة (حقوق الملكية). ومع ذلك، فإن بقاء نسبة عدم التفسير عند حدود 37.4%—والمتمثلة في العوامل العشوائية والمحددات الأخرى التي لم يتضمنها النموذج يفسر بالخصوصية الهيكلية والتشغيلية الفريدة لقطاع التأمين، حيث إن ربحية حقوق الملكية لا تتأثر بحجم السيولة الجاهزة والسريعة فحسب، بل ترتبط أيضا ارتباطا وثيقا بكفاءة إدارة الاكتتاب والسياسة التسعيرية لعقود التأمين، وحجم التعويضات والمطالبات المفاجئة المسواة خلال الدورة المالية، فضلا عن القوانين التشريعية التي تفرض توجيه جزء هام من الاحتياطات المالية نحو توظيفات مقيدة أو سندات حكومية طويلة الأجل، وهو ما يفسر عدم التوافق المطلق (بنسبة 100%) بين حركية السيولة السريعة ومعدلات الربحية المحققة.

جدول رقم 02-23: نتائج الانحدار البسيط بين متغيرات النموذج (معدل العائد على حقوق الملكية والسيولة الفورية)

المتغيرات						نماذج المتغيرات
B	Beta	sig	R-deux	T	F-statistic	
16.738	0.803	0.005	0.646	3.817	14.571	معدل العائد على حقوق الملكية
-10.175	/	0.074	/	-2.055	/	السيولة الفورية

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الانحدار البسيط من مخرجات برنامج SPSS

لاحظ من خلال الجدول أن الانحدار البسيط بين العائد على حقوق الملكية والسيولة الفورية يبين ما

يلي:

أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط أن السيولة الفورية تفسر ما نسبته 64.6% من التباين والتقلب الحاصل في العائد على حقوق الملكية (0.646)، وذلك في ظل علاقة ارتباط طردية وقوية جدا إحصائيا بلغت قيمتها (0.803). وتشير قيمة T المحسوبة والبالغة 3.817 للمتغير المستقل (السيولة الفورية) إلى أنها دالة ومقبولة تماما كونها تجاوزت القيمة الحرجة، وبمستوى معنوية ممتاز يقل عن النسبة القياسية (0.05) حيث بلغت 0.005 ويؤكد ذلك قيمة الاحتمالية الكلية للنموذج (0.005) الناتجة عن اختبار فيشر (14.571)، مما يعني أن تأثير السيولة الفورية على ربحية حقوق الملكية هو تأثير معنوي للغاية وذو دلالة إحصائية قطعية، وله دور بارز في توجيه التغيرات المالية لشركة التأمين الجزائرية (CAAT).

بناء على نتائج الجدول الإحصائي، تم تقدير نموذج الانحدار كما يلي:

$$Y = 10.175 + 16.738x_T$$

بالقيم الأصلي: $Y = 10.175 + 16.738x_T$

$$Y = 0.803X_T$$

بالقيم القياسية (المركزة): $Y = 0.803X_T$

تشير هذه النتائج بدقة إلى وجود تأثير إيجابي وطردى قوي وواضح لمستويات السيولة الفورية على معدلات العائد على حقوق الملكية (الربحية) لشركة التأمين.

ويعزى هذا الترابط القياسي الإيجابي من الناحية الاقتصادية والمالية إلى أن توفر النقدية الجاهزة في الصندوق ولدى البنوك (السيولة الفورية) يمنح شركة التأمين أقصى درجات الأمان المالي والقدرة الفورية على الوفاء بالتزاماتها المستعجلة جدا، مما يعزز ثقة المتعاملين والمؤمن لهم ويحمي الشركة من تكاليف العسر المالي المفاجئ. هذا الاستقرار يتيح للإدارة اقتناص الفرص الاستثمارية قصيرة الأجل سريعة العوائد، وتوجيه الفوائض النقدية بمرونة عالية لدعم الأنشطة التشغيلية التي تعظم صافي الأرباح، مما ينعكس مباشرة في رفع معدلات ربحية الأموال الخاصة (حقوق الملكية للمساهمين).

مع ذلك، فإن بقاء نسبة عدم التفسير عند حدود 35.4% والمتمثلة في العوامل العشوائية والمحددات الأخرى التي لم يتضمنها النموذج يفسر بالخصوصية الهيكلية والتشغيلية الفريدة لقطاع التأمين، حيث إن ربحية حقوق الملكية لا تتأثر بحجم السيولة الفورية الحاضرة فحسب، بل ترتبط أيضا ارتباطا وثيقا بكفاءة إدارة الاكتتاب والسياسة التسعيرية لعقود التأمين، وحجم التعويضات والمطالبات المفاجئة المسواة خلال الدورة المالية، فضلا عن القوانين التشريعية التي تفرض توجيه جزء هام من الاحتياطات المالية نحو توظيفات مقيدة أو سندات حكومية طويلة الأجل، وهو ما يفسر عدم التوافق المطلق (بنسبة 100%) بين حركية السيولة الفورية ومعدلات الربحية المحققة.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري والمفاهيمي لإدارة السيولة والربحية على وضعية الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) خلال الفترة (2024-2015) حيث توصلنا الى ما يلي:

رغم تذبذب وتراجع الأرباح الصافية للشركة خلال فترة الدراسة خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة سياسة الإدارة بتسريع دفع التعويضات المتراكمة وتطهير الميزانية برفع مخصصات الحوادث تحت التسوية، إلا أن المؤسسة حققت نموا وتوسعا مستمرا في إجمالي أصولها مدفوعا بتعزيز الاستثمارات المالية، فيما شهدت المؤسسة تحقيق فائض مستمر وبنوي في الخزينة طوال سنوات الدراسة دون تسجيل أي عجز مالي مما يدل على وجود تمويل ذاتي كافٍ لنشاطها وقدرتها على عدم الاعتماد على القروض قصيرة الأجل، بينما حققت المؤسسة تحسنا وقفزة نوعية في معدل تحصيلها على المدى الطويل فيما يخص معدل دوران حسابات الذمم المدينة، وأيضا عرفت المؤسسة انخفاضا وتراجعا في عدد الأيام اللازمة للتحصيل مما يشير إلى أن المؤسسة تأخذ وقتا أقصر وبسرعة أعلى لتحويل أقساطها وديونها إلى سيولة نقدية جاهزة، أما بالنسبة للمؤشرات المالية فقد عكست مستوى أمان مالي متميز للمؤسسة، وعلى مستوى السيولة العامة والسريعة فإن النسب المحققة من طرف الشركة كانت قوية ومستقرة، وهذا يعني أن الأصول المتداولة قادرة على مواجهة التزامات الشركة قصيرة الأجل، وفيما يخص السيولة الفورية (الجاهزة) فقد حققت المؤسسة مستويات ممتازة تؤكد قدرة النقدية المتوفرة بالصندوق والبنك على السداد الفوري للمطالبات والتزامات المؤمن لهم دون إبطاء.

من خلال معادلة الانحدار واختبارات الارتباط، أظهرت الدراسة أنه يوجد ارتباط طردي قوي جدا وذات دلالة إحصائية مرتفعة بين مستويات السيولة (خاصة السيولة الفورية) ومعدل العائد على حقوق الملكية (الربحية)، فيما أظهرت أيضا وجود ارتباط طردي متوسط القوة وغير دال إحصائيا بين مؤشرات السيولة ومعدل العائد على الأصول، والذي يعزى إلى صغر حجم العينة وتأثر ربحية الأصول بمتغيرات تشغيلية وفنية أخرى ثقيلة الوزن كسياسات الاكتتاب وإدارة المحافظ الاستثمارية الكبرى.

تأسيسا على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا الجانب التطبيقي، سينفتح الباب في الفصل الموالي لنستعرض من خلاله جملة من الاستنتاجات العامة للدراسة، وتقديم مجموعة من التوصيات والآفاق المستقبلية الموجهة لإدارة الشركة بهدف تحسين كفاءة توظيف الفوائض النقدية دون المساس بمركز الأمان المالي المحقق.



الخاتمة

في ختام الدراسة، التي عالجت دور السيولة بمختلف مؤشراتهما في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)، تبين أن إدارة التوازن بين السيولة والربحية تعد من أهم المحاور التي تقوم عليها الاستراتيجية المالية للشركة، لما لها من أثر مباشر على قدرتها في الوفاء بالتزاماتها الفورية وتعهدها المالية تجاه المؤمن لهم، وبالتالي الاستمرار في نشاطها التأميني والنمو في السوق.

قد تناولت الدراسة مفهوم السيولة والربحية ومؤشراتها الأساسية، وأهمية الموازنة الدقيقة بينهما لضمان الاستقرار المالي في ظل التقلبات الاقتصادية والظروف الاستثنائية التي شهدتها البيئة الجزائرية خلال الفترة (2015-2024). ومن خلال تحليل العلاقة التفاعلية بين هذين المتغيرين، تبين أن أي خلل أو إفراط في الاحتفاظ بالسيولة النقدية المعطلة قد يضيع فرص الاستثمار المتاحة ويؤدي إلى تآكل وهوامش ربحية الشركة، وفي المقابل فإن السعي لتعظيم الربحية وتوسيع المحفظة الاستثمارية على حساب خط الدفاع النقدي الأول قد يعرض الشركة لمخاطر العسر المالي وعدم القدرة على تسديد مطالبات التعويض المفاجئة، مما يضر بسمعتها التجارية وملاءتها المالية.

بناء على ما سبق، يتضح أن تحسين المزيج المالي للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) لا يرتبط فقط بزيادة حجم الأقساط المكتتبة أو تقليص التكاليف الفنية، بل يتطلب سياسة تمويلية واستثمارية مرنة تدرك الخصوصية الهيكلية لقطاع التأمين، وتعمل على توظيف الفوائض النقدية بشكل عقلاني يضمن الأمان المالي والملاءمة الفورية دون التضحية بمعدلات العائد المطلوبة للملاك والمساهمين.

1. اختبار الفرضيات:

بناء على نتائج الدراسة التحليلية والقياسية المعتمدة على مخرجات برنامج (SPSS)، تم التوصل إلى اختبار الفرضيات التالية:

- أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية وجود ارتباط طردي قوي جدا وذو دلالة إحصائية مرتفعة بين مستويات السيولة (خاصة مؤشر السيولة الفورية/الجاهزة) ومعدل العائد على حقوق الملكية كعنصر أساسي للربحية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- تحققت جزئيا فرضية الثانية بوجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مستوى السيولة العامة ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول. أثبتت نتائج الانحدار وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للسيولة العامة على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، كون التوازن المالي العام وقدرة الأصول المتداولة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل يحمي أموال المساهمين من مخاطر العسر المالي ويوفر بيئة مستقرة لتوليد الأرباح.

- **تحقق صحة الفرضية الثالثة** المتعلقة أكدت مخرجات اختبار الانحدار وجود أثر معنوي إيجابي للسيولة السريعة على العائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث إن استبعاد العناصر بطيئة التحول إلى نقد يمنح الإدارة المالية رؤية أكثر دقة وملاءة في الوفاء بالتزاماتها، مما ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين وعوائدهم.
- **تحقق صحة الفرضية الرابعة** المتعلقة بنسب السيولة الفورية، حيث أكدت مخرجات اختبار الانحدار وجود أثر معنوي إيجابي للسيولة الفورية على كل من معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، حيث إن الحفاظ على مستويات مثلى من الأصول الأكثر سيولة ونقدية يضمن للمؤسسة قدرة عالية على الاستجابة الفورية للالتزامات الطارئة دون المساس بكفاءتها التشغيلية، مما ينعكس إيجاباً على تعظيم المردودية المالية للأصول المستثمرة من جهة، وتحسين مستويات الربحية المحققة لفائدة المساهمين والملاك من جهة أخرى.

2. النتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة أن ميزانية الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) شهدت نمواً مستمراً في إجمالي الأصول والالتزامات خلال فترة الدراسة، مما يعكس استراتيجية توسعية مدعومة برفع رأس المال الاجتماعي لتعزيز القاعدة الرأسمالية والملاءة المالية للشركة.

كشف التحليل المالي عن وجود فائض نقدي بنيوي صلب، حيث حافظت الخزينة على قيم موجبة مستقرة طيلة عقد من الزمن، مما يدل على تمويل ذاتي كافٍ لنشاطها وقدرتها الكاملة على عدم الاعتماد على القروض البنكية قصيرة الأجل لتسيير التزاماتها اليومية.

حققت الشركة مستويات أمان متميزة وقوية على مستوى نسب السيولة العامة والسريعة، مما يبرهن على أن الأصول المتداولة قادرة تماماً على مواجهة الالتزامات الفنية والمطالبات تحت التسوية. أظهرت النتائج تحسناً وقفزة نوعية في كفاءة إدارة حسابات الذمم المدينة (المستحقات على الزبائن الوسطاء) من خلال ارتفاع معدل الدوران وانخفاض عدد الأيام اللازمة للتحصيل، مما أسهم في تسريع تحويل الأقساط والدقائق والديون إلى سيولة نقدية جاهزة.

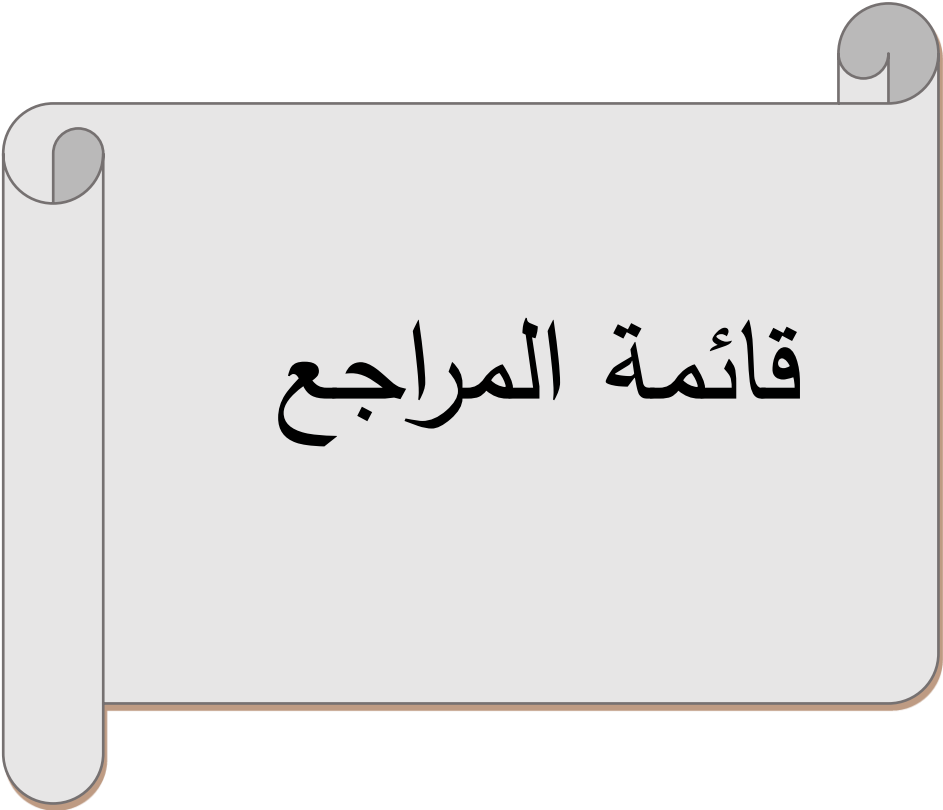
تبين أن جائحة كوفيد-19 تركت أثراً واضحاً على المؤشرات المالية لسنة 2020، مما دفع الشركة لرفع الاحتياطات والمخصصات الفنية لمواجهة ركود المطالبات، ثم اتجهت الإدارة بنجاح في السنوات اللاحقة نحو تطهير الميزانية وتسوية الوضعيات العالقة وتسريع دفع التعويضات المتراكمة.

3. التوصيات:

- عقلنة وتوجيه الفوائض النقدية المتراكمة في الخزينة نحو توظيفات واستثمارات مالية قصيرة أو متوسطة الأجل (كالسندات الحكومية أو الأوراق المالية مضمونة العائد) لتقادي مشكل السيولة المعطلة والمساهمة في رفع معدلات الأرباح الصافية.
- الاستمرار في تطوير آليات التحصيل الذكي للمستحقات والأقساط لدى الزبائن والوسطاء، والعمل على تقليص فترات السداد عبر تبني حلول الدفع الإلكتروني وتحديث أنظمة المعلومات الفنية ومصلحة المحاسبة.
- تفعيل المراقبة الدورية لمؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة (العامة، السريعة، والفورية) للتنبؤ المبكر بأي انحرافات في التدفقات النقدية الخارجة، خاصة في فترات ذروة دفع تعويضات الحوادث الكبرى. تطوير هندسة المنتجات التأمينية المبرمة وتنويع المحفظة التقنية (تأمينات الأشخاص، الأخطار البسيطة، والأخطار الصناعية) لخلق هوامش ربح فنية جديدة تعوض التراجع النسبي في العائد الإجمالي للأصول الناجم عن تسوية الالتزامات القديمة.
- تعزيز التنسيق الفعال والمستمر بين المصالح التقنية والتنفيذية للوكالة (مصلحة الإنتاج، مصلحة الحوادث، ومصلحة المحاسبة والمالية) لضمان انسيابية البيانات وتسريع القيود المحاسبية المتعلقة بالتعويضات والأقساط.

4. آفاق الدراسة:

- بناء على ما تم التوصل إليه في دراستنا لموضوع دور السيولة في تحقيق ربحية الشركة الجزائرية للتأمينات، وفي ظل التوجهات المعاصرة للاقتصاد الجزائري، نفتح الآفاق البحثية التالية للطلبة والباحثين:
- دراسة أثر التحول الرقمي والابتكار المالي على كفاءة إدارة السيولة وتكلفة التعويضات في شركات التأمين الجزائرية.
- تحليل أثر اندماج وتكامل نوافذ التأمين التكافلي كبديل استثماري ومالي في تعزيز مستويات الملاءة والربحية للشركات العمومية.
- دراسة محددات الربحية في سوق التأمين الجزائري باستخدام نماذج القياس الاقتصادي القياسية الموسعة (بيانات السلاسل الزمنية المقطعية) لتشمل كافة الشركات الفاعلة في القطاع.



قائمة المراجع

• المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

- ثناء علي القباني. (2014). إدارة التكلفة وتحليل الربحية (الإصدار 2). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- حكيم براضية، وجعفر هني محمد. (2015). دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية (الإصدار 1). الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- عبد الكريم شنجار العيساوي، وعبد المهدي رحيم العويدي. (2014). السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية (الإصدار 1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عدنان تايه النعيمي. (2008). التحليل والتخطيط المالي . عمان: دار اليازوري.

ب. المجلات:

- بسمه محمد عبد الهادي غنيم. (أفريل، 2023). أثر الهيكل التمويلي على الربحية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 14(2).
- شاكر القزويني. (جانفي، 2012). اقتصاد البنوك. ديوان مطبوعات الجامعية. الجزائر: ديوان مطبوعات الجامعية.
- فائز هليل سريح الصبيحي، ومصطفى أمجد إبراهيم الويسي. (2024). تأثير الملاءة المالية في مؤشرات الربحية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 16.
- مختار عبد السلام الغافود. (ديسمبر، 2019). أثر مخاطر السيولة على ربحية المصاريف التجارية في مدينة زلتين. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية.
- ميري جوزاف الازراعي. (2023-2024). محددات السيولة والربحية المصرفية في المصارف السورية الخاضعة، سوريا.

ت. الاطروحات:

- ابو شعبان. (2017). مدى تاثير السيولة والفرص الاستثمارية على الهيكل المالي مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، الجامعة الإسلامية.

- سيف الإسلام روابحية، وأصيل شطيبي. (2025). التنبؤ بالتعثر المالي وتأثيره على ربحية المؤسسة (رسالة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.
 - شذي عبد الرحمن حسن عبد الرحمن. (2016). أثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية. (رسالة ماجستير) 2016. كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال، جمهورية السودان: جامعة شندي.
 - عبد السلام بن جدو. (2022). موازنة نمو المؤسسة بين هدفي السيولة والربحية. (رسالة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 8 ماي 1945 .
 - براهيم هاشم - حواص ايمن. (2021). استخدام التحليل المالي لتقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها (مذكرة ماستر اكايمي). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف .
 - حمزة حريز. (2018). محددات الربحية في شركات المساهمة الجزائرية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
 - عبد الناصر شحدة. (جانفي، 2008). الاهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الارباح . تم الاسترداد من جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا.
 - عز الدين كريمة، ومختار دقيش. (2018). تأثير السيولة على ربحية شركات التأمين (رسالة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
 - كتروسي فتيحة - مجيدي سهيلة. (2017). التشخيص المالي بالمؤسسات البترولية بالجزائري دراسة حالة سونطراك حوض بركاوي . ورقلة. للفترة (2013-2015) . كلية تكنولوجيا، ورقلة : جامعة قاصدي مرباح .
 - محمد زاوي. (2021). محددات ربحية شركات التأمين في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
 - وسيم سلمان مخلوف. (2019). أثر سياسية توزيع الأرباح على ربحية الشركات (رسالة ماجستير). تخصص إدارة الأعمال، سوريا: الجامعة الافتراضية السورية.
- ث. المواقع الالكترونية:

• اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الايسكوا). (2004). السيولة، الموقع الالكتروني:

<https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary>

• فاستركابيتال. (ديسمبر, 2025). مخاطر السيولة: إدارة مخاطر السيولة وأهميتها للمحافظة على رأس

المال. الموقع الالكتروني:

<https://fastercapital.com/arabpreneur>

• Familiarize Team. (جولية, 2025) الموقع الالكتروني:

<https://docs.familiarize.com/ar/glossary/liquidity-risk-management>

•المراجع باللغة الأجنبية:

•Bank for International Settlements (BIS). (2008, سبتمبر). Principles for Sound

Liquidity Risk Management and Supervision. Retrieved from

<https://www.bis.org/publ/bcbs144.pdf>



قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: مخرجات spss

```

NEW FILE.
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
CORRELATIONS
/VARIABLES=العامة العائد
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.

```

Corrélations

		العائد على الاصول	السيولة العامة
العائد على الاصول	Corrélation de Pearson	1	,614
	Sig. (bilatérale)		,059
	N	10	10
السيولة العامة	Corrélation de Pearson	,614	1
	Sig. (bilatérale)	,059	
	N	10	10

Corrélations

		العائد على الاصول	السيولة السريعة
العائد على الاصول	Corrélation de Pearson	1	,613
	Sig. (bilatérale)		,059
	N	10	10
السيولة السريعة	Corrélation de Pearson	,613	1
	Sig. (bilatérale)	,059	
	N	10	10

Corrélations

		العائد على الاصول	السيولة الفورية
العائد على الاصول	Corrélation de Pearson	1	,617
	Sig. (bilatérale)		,057
	N	10	10
السيولة الفورية	Corrélation de Pearson	,617	1
	Sig. (bilatérale)	,057	
	N	10	10

```

REGRESSION
  /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT العائد
  /METHOD=ENTER العامة
  /SCATTERPLOT=(*ZRESID ,*ZPRED)
  /RESIDUALS NORMPROB(ZRESID) .

```

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
العائد على الاصول	1.5730	.53506	10
السيولة العامة	6.9020	.96262	10

Corrélations

		العائد على الاصول	السيولة العامة
Corrélation de Pearson	العائد على الاصول	1,000	,614
	السيولة العامة	,614	1,000
Sig. (unilatéral)	العائد على الاصول	.	,030
	السيولة العامة	,030	.
N	العائد على الاصول	10	10
	السيولة العامة	10	10

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	السيولة العامة ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : العائد على الاصول

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,614 ^a	,377	,299	.44809

a. Prédicteurs : (Constante), السيولة العامة

b. Variable dépendante : العائد على الاصول

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,970	1	,970	4,833	,059 ^b
	de Student	1,606	8	,201		
	Total	2,577	9			

a. Variable dépendante : العائد على الاصول

b. Prédictors : (Constante), السيولة العامة

Coefficients ^a					
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	
		B	Erreur standard	Bêta	t
1	(Constante)	-,781	1,080		-,723
	السيولة العامة	,341	,155	,614	2,198

a. Variable dépendante : العائد على الاصول

Statistiques des résidus ^a					
	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	1.0914	1.9202	1.5730	.32836	10
de Student	-.55136	1.00995	.00000	.42246	10
Valeur prévue standard	-1,467	1,058	,000	1,000	10
Résidu standard	-1,230	2,254	,000	,943	10

a. Variable dépendante : العائد على الاصول

```

REGRESSION
/DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT العائد
/METHOD=ENTER السريعة
/SCATTERPLOT=(*ZRESID ,*ZPRED) .

```

Statistiques descriptives		
	Moyenne	Ecart type
N		

العائد على الاصول	1.5730	.53506	10
السيولة السريعة	6.1290	.85158	10

Corrélations

		العائد على الاصول	السيولة السريعة
Corrélation de Pearson	العائد على الاصول	1,000	,613
	السيولة السريعة	,613	1,000
Sig. (unilatéral)	العائد على الاصول	.	,030
	السيولة السريعة	,030	.
N	العائد على الاصول	10	10
	السيولة السريعة	10	10

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	السيولة السريعة ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : العائد على الاصول

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,613 ^a	,376	,298	.44832

a. Prédicteurs : (Constante), السيولة السريعة

b. Variable dépendante : العائد على الاصول

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,969	1	,969	4,820	,059 ^b
	de Student	1,608	8	,201		
	Total	2,577	9			

a. Variable dépendante : العائد على الاصول

b. Prédicteurs : (Constante), السيولة السريعة

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	-,788	1,085		-,727	,488
السيولة السريعة	,385	,175	,613	2,195	,059

a. Variable dépendante : العائد على الاصول

Statistiques des résidus^a

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	1.0957	1.9201	1.5730	.32807	10
de Student	-.55567	1.00572	.00000	.42268	10
Valeur prévue standard	-1,455	1,058	,000	1,000	10
Résidu standard	-1,239	2,243	,000	,943	10

a. Variable dépendante : العائد على الاصول

REGRESSION

```

/DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT العائد
/METHOD=ENTER الفورية
/SCATTERPLOT=(*ZRESID ,*ZPRED) .

```

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
العائد على الاصول	1.5730	.53506	10
السيولة الفورية	6.1290	.85158	10

Corrélations

	العائد على الاصول	السيولة الفورية
Corrélation de Pearson	العائد على الاصول 1,000	,613
	السيولة الفورية ,613	1,000
Sig. (unilatéral)	العائد على الاصول .	,030
	السيولة الفورية ,030	.
N	العائد على الاصول 10	10
	السيولة الفورية 10	10

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	السيولة الفورية ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : العائد على الأصول

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,613 ^a	,376	,298	.44832

a. Prédictors : (Constante), السيولة الفورية

b. Variable dépendante : العائد على الأصول

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,969	1	,969	4,820	,059 ^b
	de Student	1,608	8	,201		
	Total	2,577	9			

a. Variable dépendante : العائد على الأصول

b. Prédictors : (Constante), السيولة الفورية

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,788	1,085		-,727	,488
	السيولة الفورية	,385	,175	,613	2,195	,059

a. Variable dépendante : العائد على الأصول

Statistiques des résidus^a

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	1.0957	1.9201	1.5730	.32807	10
de Student	-,55567	1.00572	.00000	.42268	10
Valeur prévue standard	-1,455	1,058	,000	1,000	10
Résidu standard	-1,239	2,243	,000	,943	10

a Variable dépendante : العائد على الأصول